



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي ميلة

الرقم التسلسلي:

معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

ميدان: علوم اقتصادية، التسيير والتجارة

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: مالية

مذكرة بعنوان

محاولة تقييم الضغط الضريبي في مؤسسة اقتصادية

دراسة حالة: مؤسسة سوناريك

مذكرة مكملّة لنيل شهادة الليسانس ل.م.د في علوم التسيير

تخصص مالية

إشراف الأستاذ:

عاشوري نعيم

إعداد الطلبة:

- العايب منال
- خليفة هاجر
- شرقي سارة

السنة الجامعية: 2011 - 2012

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الدعاء

قال تعالى:

"يرفع الله الذين آمنوا منكم و الذين أوثروا العلم درجات"

صدق الله العظيم

اللهم علمنا أن نحب الناس كلهم كما نحب أنفسنا

وعلمنا أن نحاسب أنفسنا كما نحاسب الناس

وعلمنا أن التسامح هو أكبر مراتب القوة،

و أن الإلتقام هو أول مظاهر الظلم،

اللهم لا تجعلنا نصاب بالغرور إذا نجحنا،

ولا باليأس إذا أخفقنا،

بل نذكرنا دائما أن الإخفاق هو التجربة التي تسبق

النجاح

اللهم إذا أعطيتنا نجاحا فلا تأخذ اعتزازنا بكرامتنا

وإذا أسئنا إلى الناس فمنحنا شجاعة الاعتذار

وإذا أساء إلينا الناس فمنحنا شجاعة العفو

شكر و عرفان

الحمد لله رب العالمين إله الأولين والآخرين سير الخلق أجمعين

وعلى صفوة خلقه خاتم أنبيائه ورسله سيرنا محمد صلى الله عليه وسلم
وصحبه أجمعين إلى يوم الدين.

إن النسيان من صفات الإنسان، والكمال من صفات الرحمن، والعصمة للأنبيائه،
وما لو امت تلك صفاتنا إله لا ضرر أبداً إله بدار على عملنا هذا غموض أو نقصان
بل نحن نرحب من يبدي لنا ملاحظات مفيدة وتوجيهات صريحة تكون لنا حافزاً
على الاجتهاد أكثر في الفرص القادرة إن شاء الله.

وعرفانا منا بالجميل يسرنا ويسعدنا نحن عضوات هذا العمل المتواضع
أن تتقدم بأخلص تعابير الشكر والاحترام إلى أستاذنا الفاضل والمحترم
{كحول وليد} عرفانا له لما قدمه لنا من مساعدة وعزم بخله علينا بنصائحه
القيمة والمفيدة، إله بزل كل ما بوسعه لم ير العون لنا،
وذلك لسعة صدره ونبل شخصيته فتم بفضلته إخراج هذا العمل إلى النور.
كما نشكر الأخت الفاضلة {عطية صباح} التي بذلت كل جهدها في إنجاز
هذه المذكرة رغم كثرة أعمالها.

كما نشكر كل من سار لنا المساعدة من قريب أو من بعيد.
و نسأل الله عز وجل أن نكون قد وفقنا في عملنا هذا وأن تكون هذه الخطوة
صائبة متجهة لطريق الفلاح إن شاء الله

عضوات المذكرة

مقرنة

مقدمة عامة:

لطالما كان موضوع الضرائب هاجس الكثير من الاقتصاديين والمتخصصين عبر أنحاء العالم على اختلاف السياسات المالية، نظرا لدورها الكبير في تحقيق الموارد لميزانية الدولة على ما يتناسب وخصوصيات اقتصاد دولة؛ فالاقتصاد عايش تحولات كبيرة على اختلاف نواحيه، من بينها الضرائب إذ تشكل هذه الأخيرة موردا أساسيا لميزانية الدولة بحيث تمكنها من موازن ومواردها مع نفقاتها وتجعلها تتحكم وبصورة منتظمة بكل ما يطرأ على اقتصادها من معطيات ومتغيرات كانت معلومة أو جاءت مفاجئة.

والجزائر كغيرها من الدول التي عرفت أنواع كثيرة من الضرائب عبر مراحل مختلفة لاسيما في العهد العثماني والاستعماري إذ ما ميز هاتين المرحلتين نظام ضريبي إقطاعي زراعي. وذلك بالنظر للاقتصاد السائد في ذلك الوقت، ففي ظل التغيرات والتطورات التي مست جميع المجالات أخذ المجال الاقتصادي حصة الأسد، لأن مدى تطور أي دولة مرهون بنجاح اقتصادها أو فشله.

وقد جاءت هذه الدراسة من أجل تقييم النظام الضريبي وذلك من خلال تسليط الضوء على مرحلته وتطوراته وحتى مؤشراتته والذي يعتبر الضغط الضريبي من أهمها إذ بواسطته تمكن إيجاد ضرائب مثلى والذي يجعل النظام الضريبي المطلق أكثر فعالية الأمر الذي يعتبره هدف كل سياسة مالية. ما هو مستوى الضغط الضريبي في المؤسسة الاقتصادية في ظل الإصلاح الضريبي؟

تندرج تحت هذا التساؤل أسئلة فرعية ألا وهي:

1. ما هو الهيكل الضريبي في الجزائر بعد الإصلاح؟
2. ماهية الضغط الضريبي وآثاره المختلفة.
3. ما هي طرق ووسائل قياس الضغط الضريبي في المؤسسة الاقتصادية؟

فرضيات البحث:

1. الفرضية الأولى: يعتبر الضغط الضريبي عائق إضافي على خزينة المؤسسة
2. الفرضية الثانية: تؤدي عمليات حساب معدل الضغط الضريبي إلى نفس النتائج مع اختلاف أساليب الحساب.

أسباب اختيار الموضوع:

- العلاقة الموجودة بين موضوع البحث ومجال دراستنا.
- الرغبة من أن يكون بحثنا نقطة بدء بحوث أخرى.
- اهتمامنا بالنسق الاقتصادي لما له أهمية وتأثير على الأنساق الأخرى.

أهداف البحث:

- التعرف على بعض الجوانب التي تخص النظام الضريبي عامة والضغط الضريبي بصفة خاصة.
- توظيف المعارف العلمية المكتسبة خلال السنوات الماضية من الدراسة وذلك عن طريق تقنية البحوث النظرية.
- إثراء الرصيد المعرفي.

أهمية البحث:

- أهمية الضغط الضريبي كونه مؤشرا أساسيا في الاقتصاد.
- الوصول إلى كيفية قياس الضغط الضريبي أمثل.

صعوبات البحث:

- قلة وندرة المراجع.
- قلة الدراسات السابقة الخاضعة في هذا الموضوع.
- عدم التكافؤ الزمني بين مجال الدراسة وموضوع البحث.

منهجية البحث:

اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي، ففي الجانب النظري اعتمدنا المنهج الوصفي حول مفاهيم الضغط الضريبي و أدوات قياسه، أما الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا المنهج التحليلي الذي من خلاله قمنا بتحليل مختلف البيانات و المعطيات الخاصة بمؤسسة سونا ريك.

خطة البحث:

فقد ارتأينا دراسة النظام الضريبي وأحد مؤشرات ألا وهو الضغط الضريبي، وذلك من خلال خطة البحث اشتملت على مقدمة وثلاث فصول وخاتمة.

فأما المقدمة فقد كانت عبارة عن تقديم وإثارة للموضوع، أما الفصل الأول كان تمهيدا للدراسة من خلال ما تضمنه من عرض إشكالية الدراسة وأهميتها وأهدافها...حيث تم تحديد المفاهيم التي تركز على الموضوع النظري.

وأما الفصل الثاني كان بعنوان الضغط الضريبي ثم التطرق إلى ماهية الضغط ومشاكل قياسه وأخيرا وليس آخرا دراسة حدوده وآثاره المختلفة وصولا للفصل الثالث فقد كان تطبيقا بحثا لإثراء الجانب النظري فقط.

فقد اعتمدنا في دراستنا هذه على مؤسسة SONARIC وتوصلنا لتقييم الضغط الضريبي فيها.

ثم قمنا بعرض النتائج العامة وفي خاتمة البحث وضحنا أهمية هذا العمل المتواضع وعلقنا على النتائج التي توصلنا إليها.

الفصل الأول

النظام التدريبي الجزائري

مقدمة الفصل:

تعد الضرائب من إحدى أهم المصادر للإيرادات العامة للدولة، فهي تشكل الجوهر الأساسي لأي تشريع مالي خصوصا بما تمثله من أداة لتنظيم المسار المالي في الدولة. إضافة إلى دورها في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية عديدة تختلف آثارها باختلاف النظام الاقتصادي السائد، ففي خضم التغيرات والتطورات التي مست الجانب الاقتصادي عرف النظام الضريبي تطورا كبيرا، فبالاستقراء التاريخي نجد أن هذا الأخير أخذ حصة الأسد في إهتمام الحكام والقائمين على الإقتصاد لاسيما فترة الحكم العثماني والحكم الفرنسي إذ نجزم القول أن النظام الضريبي كان وجهان لعملة واحدة إذ لمسنا تقريبا ما في أنواعه وخصائصه إلا أنه تطور وأخذ مناحي مختلفة. وتبلور مفهومه من إقطاعي زراعي إلى كافة المجالات؛ فضل عن ما يسمى بالضرائب على الأموال أي الضريبة على الدخل والضريبة كل هذا قلوب في قالب ما قبل الإصلاح، أما عن السياسة التي انتهجت لإصلاح النظام الضريبي فمثلت تعديل و تمحيص بما يعرف بالضرائب المباشرة و غير المباشرة.

المبحث الأول: مفاهيم عامة.

اختلفت تعريف الضريبة من باحث لآخر، وهذا ما سنحاول تبينه في هذا المبحث ثم بعد ذلك نتطرق إلى أهم القواعد التي تقوم عليها و بعد ذلك نتطرق إلى أهم القواعد التي تقوم عليها وبعدها نستعرض مفهوم النظام الضريبي بمفهوميه الضعيف والواسع لنصل في الأخير إلى ذكرهم أهداف النظام الضريبي بالنسبة للدول الرأسمالية المتقدمة و المختلفة وكذلك الدول الاشتراكية.

المطلب الأول: مفهوم الضريبة و قواعدها:

تعتبر الضريبة اقتطاع مالي تأخذه الدولة جبرا من الأفراد دون مقابل لتحقيق المصلحة العامة هذا ما سنحاول عرضه في هذا المطلب إضافة إلى ذلك ذكر أهم القواعد التي يجب على الدولة مراعاتها عند فرض الضريبة.

أولاً: مفهوم الضريبة:

لقد تعددت تعريف الضريبة وفق الباحثين فيها حيث عرفها الأستاذ عبد الحميد دراز على أنها " فرضية إلزامية تحددها الدولة ويلزم الممول بأدائها بلا مقابل تمكينا للدولة من القيام بتحديد أهداف المجتمع "

وعرفها رفعة المحجوب على أنها " اقتطاع مالي تقوم به الدولة عن طريق الجبر من ثروة الأشخاص الآخرين و دون مقابل لدافعها و ذلك لغرض تحقيق نفع عام"¹

أما الأستاذ ميشال ديران فعرفها على أنها " اقتطاع جبري تقوم به السلطة العامة على أموال الأفراد قصد توزيع ثقل الأعباء العامة فيما بينهم بإنصاف "

وحسب الأستاذ فرانسوا دبريل فالضريبة هي " أداء نقدي مطلوب من أعضاء المجموعة، يحصل جبرا، بصفة نهائية و دون مقابل"²

مما سبق يمكن القول بأن الضريبة هي اقتطاع نقدي إجباري دون مقابل و بصفة نهائية تقوم بها الدولة وفقا لقواعد قانونية و هذا الاقتطاع يكون من أموال الأشخاص الطبيعيين والمعنويين حسب قدراتهم التكليفية بغرض استخدامه لتحقيق المنفعة العامة.

¹ - رضا خلاصي، النظام الجبائي الجزائري الحديث، دار هومه للطباعة و النشر و التوزيع، ط2، بوزريعة- الجزائر، 2006، ص11.

² - أكرم يحيوي، مساهمة في دراسة المالية العامة، دار هومه للطباعة و النشر و التوزيع، ط2005، بوزريعة- الجزائر، ص90.

من خلال التعاريف السابقة نستطيع استخلاص خصائص الضريبة و المتمثلة أساسا في:

- الضريبة فريضة إلزامية.
- الضريبة فريضة مالية.
- الضريبة تقتطعها الدولة.
- الضريبة تدفع بصفة نهائية و مباشرة.
- الضريبة أداة مالية.
- الضريبة تحقق أهداف الدولة العامة.

ثانيا: قواعد الضريبة:

يقصد بالقواعد العامة للضريبة تلك الأسس التي يتعين على المشرع إتباعها عند وضع أسس نظام ضريبي في الدولة، حيث لهذه القواعد قاعدة مزدوجة تحقق مصلحة المكلف من جهة ومصلحة الخزنة العامة من جهة أخرى.

وفي سبيل بحث آدم سميث عن الشروط العامة لنظام ضريبي فعال، قام بوضع أربعة قواعد صاغها في كتابه " بحث عن طبيعة و أسباب ثروة الأمم" الصادر سنة 1776 و تتلخص هذه القواعد فيما يلي:

1- قاعدة العدالة و المساواة: ومعناها أن على مواطني كل دولة أن يساهموا في نفقات الحكومة

قدرا يمكن مع قدراتهم التكاليفية أي يتناسب مع الدخل الذي يتمتعون به تحت حماية الدولة أي يجب على كل الفئات الاجتماعية أن تخضع للضريبة مع الأخذ بالحسبان بمبدأين هما:

- مبدأ الشمولية الشخصية للضريبة: وحسب هذا المبدأ الضريبة تفرض على كافة المواطنين المكلفين.

- مبدأ الشمولية المادية للضريبة: و يقصد به أن تفرض الضريبة على كافة الأموال والعناصر المادية¹.

¹ - نصيرة بوعوة يحيوي، الضريبة الوطنية و الدولية، pages bleus الجزائر، ص16.

2- قاعدة اليقين: و تعني أن تكون الضريبة أو جزء منها الملزم الأفراد بدفعها يقينية وليست عشوائية، فالفترة، النمط، حجم الدفع، كل هذا يجب أن يكون واضحا ودقيقا بالنسبة للمكلف بدفعها أو لكل دفع آخر¹.

3- قاعدة الملائمة في التحصيل: تتعلق هذه القاعدة بكيفية تحصيل وتوقيت دفعها وتقتضي هذه القاعدة بأن أسلوب دفع الضريبة وتوقيته يجب أن يكون بقدر الإمكان ملائمين ومناسبين لدفع الضريبة وهذا الأمر يخفف العبء النفسي لدافع الضريبة ويجعل الضريبة مقبولة لديه وعدم وجود هذه القاعدة يساعده على التهرب من دفعها².

4- قاعدة الاقتصاد في النفقة: ويقصد بهذه القاعدة أن يتم تحصيل الضريبة بأسهل وأيسر الطرق التي لا تكلف الإدارة المالية مبالغ كبيرة، خاصة في ظل الروتين، والإجراءات المعقدة مما يكلف الدولة نفقات قد تتجاوز حصيللة الضريبة ذاتها، ومراعاة هذه القاعدة يضمن للضريبة فعاليتها كمورد هام تعتمد عليه الدولة دون ضياع جزء كبير منه في سبيل الحصول عليه³.

إضافة إلى القواعد التي وضعها آدم سميث هناك قواعد أخرى و هي كالآتي:

- **قاعدة المرونة:** حيث تعرف المرونة بأنها نسبة حصيللة الضرائب مقارنة بالتغيير في إجمالي الدخل القومي، لذلك تقتضي قاعدة المرونة للضرائب أنه يجب وضع نظام ضريبي يمكن من زيادة الحصيللة الضريبية كلما زاد الدخل القومي والعكس بمعنى أن هناك علاقة طردية بين الدخل القومي وحصيللة الضرائب و تتضح أهمية هذه القاعدة في السياسة المالية المختارة.
- **قاعدة إمكانية التطبيق:** لكي تكون الضرائب ممكنة التطبيق في مجتمع معين يجب أن تكون واضحة للمكلفين لكي تضمن قبولهم و رضاهم عند دفع المستحق عليهم، وعدم تحقيق ذلك قد يؤدي إلى حدوث بعض المشكلات بين الدولة ومواطنيها والتهرب الضريبي ومن ثم الإخلال بقاعدة العدالة.

1 - محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية و الضرائب، دار الهومة للطباعة و النشر و التوزيع، ط2004، بوزريعة- الجزائر، ص24.

2 - محمود حسين الوادي و زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار الميسرة، ط1، الأردن، 2007، ص58.

3 - سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009، ص130.

- قاعدة التناسق مع الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية: إضافة إلى الهدف المالي الذي تتميز به الضرائب وهو الحصول على الموارد اللازمة لها أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية يراد باستخدام النظام الضريبي، أي عدم فرض ضرائب تتعارض أو تقلل من الوصول لهذه الأهداف. كما تقتضي هذه القاعدة التوازن بين جميع القواعد وعدم التركيز على قاعدة وإهمال القواعد الأخرى¹.

المطلب الثاني: مفهوم النظام الضريبي:

يعتبر النظام الضريبي من أهم أدوات وأساليب السياسة الاقتصادية في الدول، وهو في نفس الوقت عبارة عن الترجمة العلمية لسياسة الضريبة وقد تعددت التعاريف حول النظام الضريبي فمنهم من يرى أن مفهومه يتراوح بين مفهوم واسع وآخر ضيق.

أولاً: المفهوم الواسع: وهو مقابل مضمون التعبير الفرنسي Institution أي مجموع العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية التي يؤدي تراكمها إلى كيان ضريبي معين ذلك الكيان الذي يمثل الواجهة للنظام والذي تختلف ملامحه بالضرورة في مجتمع رأسمالي عنها في مجتمع اشتراكي. كما تختلف صورته في مجتمع رأسمالي عنها في مجتمع اشتراكي كما تختلف صورته في مجتمع متقدم اقتصادياً عن صورته في مجتمع متخلف.

ثانياً: المفهوم الضيق: فهو يقابل مضمون التعبير الفرنسي système الذي يعين مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحل متتالية من التشريع إلى الربط والتحصيل².

إن القانون الضريبي وضع مجموعة القواعد والأحكام التي تسمح بمراقبة العناصر الخاضعة للضريبة وصحة تقديرها، و بالتالي تمكن من تحديد دين الضريبة وتضمن تحصيلها ومن أجل ضمان كل من حقوق الخزينة العامة والفرد. و يمكن أن تكون هذه القوانين مفسرة بوضوح، وهذا من أجل سد النقص الذي قد يوجد في نصوصها وإزالة ما قد يكون من تناقض في أحكامه

1 - يوسف خطاب عزمي، الضرائب ومحاسبتها، دار الإعمار العلمي، ط1، الأردن، 2010، ص38-39.
2 - يونس أحمد بطريق، النظم الضريبية، الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع، الإبراهيمية، 1998، ص19.

و يتخذ هذا التفسير أشكالا مختلفة:

- أ- التفسير التشريعي: يقوم به المشرع نفسه لتوضيح النصوص التي حدثت خلافات حولها.
- ب- التفسير الفقهي: يحاول من خلال الفقهاء القانونيون تحليل القوانين الضريبية ودراستها من أجل استخلاص قواعد ومبادئها التي يمكن أن تغطي النقص الذي قد يكون فيها إيجاد الحلول الملائمة لها.
- ج- التفسير القضائي: يتم عن طريق القضاء، إذ تطبق نصوص القانون الضريبي في محاولة للكشف عن إدارة المشرع الحقيقية أو العمل على إيجاد الحلول الملائمة عن طريق استنتاج من واقع النصوص الضريبية أو اللجوء إلى حكمة التشريع وأعماله التحضيرية و مصادره التاريخية¹.

المطلب الثالث: أهداف النظام الضريبي:

يسعى أي نظام ضريبي إلى تحقيق أهداف الدولة التي تحددها فلسفتها السياسية و يعكس ما قد يطرأ على هذه الأهداف من تغيرات، حيث تختلف أهداف النظام الضريبي من دولة لأخرى، فهدفه في الدول الرأسمالية المتقدمة يختلف عنه في الدول الرأسمالية المتخلفة و كذلك في الدول الاشتراكية، و هذا ما سنحاول تبينه في هذا المطلب.

أولاً: هدف النظام الضريبي في الدول الرأسمالية المتقدمة:

أخذت الدولة الرأسمالية مدة طويلة موقف حيادي اتجاه النشاط الاقتصادي، فلم تهتم بالتدخل للحد من عدم المساواة في الظروف الاقتصادية والاجتماعية بين أصحاب عوامل الإنتاج، لذا كانت تكتفي بالاستعانة بالضريبة مجرد أداة مالية تمكينها من الحصول على موارد كافية لتكوين الإنفاق العام بهدف إشباع الحاجات العامة، حيث كان كيانها الضريبي يهدف إلى تحقيق كل من إنتاجية الضريبة وعدالة توزيع العبء الضريبي².

غير أن عجز النظام الرأسمالي عن التصدي للأزمة الاقتصادية عام 1929 وعدم كفاية الإجراءات التي وضعتها الدولة الرأسمالية لمواجهة أخطار الأزمة جعل هذه الدول تعيد النظر في سياسة التدخل في النشاط الاقتصادي. لذلك اتجهت الدول الرأسمالية بالضريبة إلى وظائف جديدة و أصبح للضريبة مفهوما معاصرا يقوم على اعتبارها إحدى المصادر الرئيسية للتمويل ووسيلة فعالة تمكن الدولة من التدخل في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و توجيه النشاط الاقتصادي.

¹ - ملاك قارة، التهرب الضريبي في الجزائر، مذكرة محستير 202، جامعة قسنطينة، ص34-35.

² - يونس أحمد بطريق، النظم الضريبية، مرجع سبق ذكره، ص17-22.

إن المفهوم المعاصر للضريبة لم يستعيد المبدئين التقليديين للضريبة والمتمثلان في وفرة الحصيد (إنتاجية الضريبة) والعدالة، وإن كان قد أضاف إليهما مبدأ جديدا وهو التدخل. وما هو معتقد فإن مبدأ التدخل الذي يقوم عليه المفهوم المعاصر للضريبة لا يتعارض مع مبدأ إنتاجية الضريبة والعدالة وذلك نتيجة لعدم اشتراط وجود صراع بين كل من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والأهداف المالية للضريبة، فالضريبة التي تهدف أساسا إلى تعديل الهيكل الاجتماعي فهي في نفس الوقت تتيح الفرصة لتحقيق حصيد ضريبية لا بأس بها ومثال ذلك الضريبة التصاعدية في إنجلترا فهي تحقق أهدافا ذات طبيعة اجتماعية واقتصادية وتعتبر في نفس الوقت موردا رئيسيا لتمويل الخزينة العامة.

ثانيا: هدف النظام الضريبي في الدول الرأسمالية المتخلفة:

إن من أهم أهداف النظام الضريبي في الدول الرأسمالية المتخلفة تنمية إمكانيات الادخار والاستثمار وذلك بفرض الضرائب التي تحد من الإنفاق الاستهلاكي الزائد، وتهيئة الظروف المواتية للتنمية بقصد زيادة معدل النمو الاقتصادي بغية زيادة متوسط الدخل الفردي في هذه الدول إلى ما يقرب من مستواه في الدول المتقدمة.

كما يهدف النظام الضريبي في هذه الدول إلى تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية الذي يمكن من تنفيذ المشروعات التي تتضمنها برامج التنمية كذلك الحد من تذبذبات التضخم، التي تصاحب عادة عمليات التنمية بما يرتبط بها تعديل في هيكل توزيع الدخل لغير صالح الدخل الثابت والصغيرة. كما تستعين الدولة بالضرائب المختلفة لتوزيع مكاسب النمو الاقتصادي وفقا للهيكل الذي تحدده لذلك والذي تختلف أبعاده من مجتمع لآخر بحسب الأسلوب المتبع لتحقيق هذا النمو¹.

وفي كل هذا تتشكل أهداف النظام الضريبي في هذه الدول المتخلفة وفقا لظروف واقعها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي من ناحية وبحسب اتجاهات برامج التنمية فيها من ناحية أخرى.

ثالثا: هدف النظام الضريبي في الدول الاشتراكية:

تتخذ النظم الاشتراكية من الضريبة أداة مرنة من أدوات التوجيه الاقتصادي من ناحية وأداة من أدوات الرقابة على الإنتاج من ناحية أخرى، فوعاء الضريبة في هذه النظم مال جماعي بينما وعاء الضريبة في النظم الرأسمالية مال فردي، الأمر الذي يجعل مفهوم الضريبة في الدول الاشتراكية يختلف تماما في الدول الرأسمالية، وربما هذا يفسر ما انطوت عليه الضريبة من أهمية ثانوية في

¹ - يونس أحمد بطريق، مرجع سبق ذكره، ص 19-22

إطار الفكر الاشتراكي على اعتبار أنها تتضمن اعترافا ضمنيا بشرعية الدخول الخاصة، وأن تحليل النظام الضريبي ومحاولة إصلاحه ودراسة الضريبة كأداة لتدخل الدولة إنما تندرج ضمن نطاق الدراسات الرأسمالية حيث كان رأي "كارل ماركس" أن إحداث تغيير جوهري في العلاقات الاجتماعية لا يمكن أن يتحقق سوى بإجراء ثوري عام بل تقتصر الضريبة على أن تكون أداة لتحقيقه¹.

المبحث الثاني: النظام الضريبي الجزائري قبل الإصلاح:

مر النظام الضريبي بعدة تغيرات خلال مراحل مختلفة لاسيما في المرحلة العثمانية التي تعتبر الأرضية الصلبة التي ارتكز عليها بالرغم من أن التطور كان نوعيا إذ ميز الضرائب في هذه المرحلة جانبها الإقطاعي وذلك لخصوصية المجتمع الذي كان زراعي فلاحيا. أما مرحلة الاستعمار فلم يختلف الأمر كثيرا إذ حافظ المجتمع على نفس الخصوصية مع تطور صغير في مجال الضرائب وصولا إلى مرحلة بعد الاستقلال إذ عرف النظام الضريبي قفزة نوعية إذ لم يبق بالمفهوم الضعيف المحصور في مجالات قليلة ليعرف تطورا وازدهارا وكدليل على ما نقول تعدد الأنواع ونوسع المجالات، بحيث أصبحت الدولة تفرض عدد من الضرائب تكمل بعضها البعض كفرض الضرائب على الدخل والضرائب على الإنفاق.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن النظام الضريبي الجزائري:

و من أهم المراحل التي مر بها النظام الضريبي الجزائري هي:

أولاً: المرحلة العثمانية: إن ما ميز النظام الضريبي الجزائري في عهد الأتراك كونه يخصص لكل منطقة تتلاءم مع طبيعة التضاريس والأحوال المناخية، أي بعبارة أخرى الضريبة التي تفرض على القطاع الريفي ليست نفسها الضريبة التي تفرض على القطاع الحضري. فالضرائب التي تفرض على القطاع الريفي تختلف حسب نوعية ملكية الأرض، فإذا كانت للأراضي ملكية خاصة تخضع لضرائب العشور والزكاة. أما إذا كانت الأراضي ملك للبايلك فهي تخضع لنظام الخماسة والتوزيع، بينما الأراضي والعروش والمستعصية من السلطة الحاكمة فيطبق عليها ضرائب الغرامة والمعنوية واللزمة.

أما الضرائب التي تفرض على القطاع الحضري تتمثل في العوائد والدنوش ويساهم فيها البايلك تذهب إلى خزانة الدولة وهي تسلم في مواعيد محددة أي إذا تكفل البايلك بتقديمها تكون مرة واحدة كل (03) ثلاث سنوات عرفت بالدنوش، أما إذا قام الخليفة بتقديمها تكون في فصلي الشتاء والربيع

¹ - يونس أحمد بطريق، مرجع سبق ذكره، ص23-24.

عرفت بلفظ العوائد. أما النوع الثاني من الضرائب على القطاع الحضري تتمثل في عائدات البيت المال تأتي من عدة مصادر كمردودية الأملاك العقارية، التركات و الودائع العمومية وعائدات الأحباس و الأوقاف التي يقدمها الحكام و الأثرياء¹.

والنوع الثالث يتمثل في الرسوم المفروضة على اليهود والنصارى تفرض مقابل الحصول على الأمن وصناعة معتقداتهم.

وصولا إلى النوع الرابع فهو عبارة عن رسوم النقابات المهنية و الدكاكين، ويتم دفع هذا النوع عن طريق التنظيمات النقابية، حيث يتكفل أمناء النقابات بمد الخزينة بمبالغ مالية الآتية من مساهمة كل دكان ضريبة شهرية.

وأخيرا الفوائد المترتبة على أنظمة التعامل التجاري.

ثانيا: الفترة الاستعمارية: مرت الفترة الاستعمارية بالأربع مراحل وهي:

1- المرحلة الأولى: خلال الفترة الاستعمارية قسمت ميزانية الدولة إلى نوعين من النفقات:

- أ. نفقات الخزينة تخصص للمستوى الداخلي للأشغال العمومية وغيرها.
- ب. نفقات عسكرية وتمويلها فضلا عن استخدام قوانين جبائية بالإضافة إلى المحافظة على الإخضاع الضريبي شكلا و ليس مضمونا، إذ أخلته من الجانب الديني وزودت عليه الطابع الاستعماري الإقطاعي نذكر منها: الزكاة على المواشي، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن هذه الأخيرة كان هدفها الريح وزيادة المداخيل لأنها لم تفرض بنفس الصورة التي تفرض في فرنسا.

2- المرحلة الثانية: بقيت الأمور على ما هي عليه إلى غاية 1845 حيث ألزم المرسوم بدفع

الضرائب نقدا إضافة إلى الضرائب على العقارات.
دون أن ننسى الضرائب الإسلامية فقد عرفت مس كل الجزائر حيث تعني بالعشور للمحاصيل والزكاة للمواشي.

3- المرحلة الثالثة: فقد عرفت نوعان الاندماج والأحادية إذ في سنة 1914 شملت الضرائب

مجمل المداخيل، وفي المقابل و بالتحديد في سنة 1918 ألغيت الضرائب الإسلامية تاركة بعض بصماتها كالإبقاء على الزكاة واللزما في الجنوب الجزائري، من كل ما قيل أعلاه نستشف أنواع نذكر أهمها " ضرائب متعلقة بدخول رأس المال: أي رسوم عقارية كالممتلكات

¹ - ملاك قارة، التهرب الضريبي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص36-40.

المبنية و غير المبنية و ضرائب تمس دخول الأعمال: ضرائب المهن، مداخيل فلاحية وغيرها.

4- المرحلة الرابعة: من المعروف في هذه المرحلة أن حقوق و الرسوم لم تكن لها طبيعة خاصة في الجزائر، إذ طبق الرسم العام على رقم الأعمال في الجزائر سنة 1936، بعد أن عرفت فرنسا في سنة 1920 إذ ألزم هذا المرسوم التجار بدفع على الإنتاج، ثم تطور ليصبح صورة طبق الأصل عما هو عليه في فرنسا لكن أقل ضغط منه وصولا إلى سنة 1959 و التي جاءت بما تعرف الضريبة على دخل الأشخاص ثم جاء تغيير طفيف تحت عنوان التفرقة بين الشخص الطبيعي و المعنوي هذه الفئة الأخيرة تخضع مرة واحدة في إطار الضريبة على الأرباح الصناعية بنسب أعلى، الشأن ليس نفسه بالنسبة للضرائب على الاستهلاك، لمقتضى الرسم على القيمة المضافة الذي يسمح بحسم العناصر المالية للتكلفة وأبقى على النظام الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج فضلا على أنه لم يطبق على أرض الجزائر.

ثالثا: النظام الضريبي الجزائري بعد الاستقلال (1962-1991): إن ما ميز فترة الاستقلال هو الفراغ الإداري الناتج عن هجرة الإطارات التي كانت تشغل مختلف المناصب بالمصالح الضريبية خاصة، مما أدى إلى تقادم الوضع وكذلك تقلص الإجراء الضريبي الناتج عن الركود الاقتصادي في ذلك الوقت.

وأمام هذا الوضع قامت السلطة الجزائرية باتخاذ إجراءات جديدة وهي الإبقاء على النظام الضريبي المعمول به أثناء التواجد الفرنسي مع إدخال بعض التعديلات، فصدر المرسوم بتاريخ 1975/12/31 والذي يشمل على الخصوص: الضرائب على الدخل والضرائب على الاستهلاك فعند بداية عام 1976 قامت الدولة ببعض التعديلات كإعفاء الأرباح الناتجة من القطاع الزراعي عام 1976 وذلك عقب صدور قانون الثورة الزراعية عام 1971، ثم أعيد فرض هذه الضريبة عام 1984 حيث المعدل المطبق هو 4 % كما تم بالمقابل رفع معدل الضريبة المفروض على دخل الشركات الأجنبية من 4 % إلى 6 % من نفس السنة. وعنده أصبح الهيكل الضريبي يتشكل من الضرائب المباشرة وغير مباشرة.

كما تم تعديل خلال هذه الفترة الممتدة من 1962-1991 وذلك برفع معدل الضريبة المفروضة على الأرباح الصناعية و التجارية الذي كان 50 % عام 1986 إلى 55 % عام 1987 وهذا ربما لرفع حصيلة الضريبة وبالتالي الإيرادات العامة التي كانت الدولة وقتها بحاجة إلى الأموال.

¹ - ملاك قارة، التهرب الضريبي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص41-42.

كما شهد النظام الضريبي الجزائري عدة تعديلات في المعدلات الضريبية سواء بالارتفاع أو الانخفاض وكذلك الحال بالنسبة للإعفاءات من الضريبة حسب أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية¹.

المطلب الثاني: الضرائب على الدخل:

إن الضرائب على الدخل من أهم أنواع الضرائب المباشرة إذ يتضح من خلال:

1- مفهوم الضرائب على الدخل: وهي الضرائب التي تفرض على الأموال عند إكتسابها أي عند دخولها في ذمة المكلف².

كما يعتبر الدخل الوعاء الأساسي للضريبة لكونه يمتاز بطبيعة متجددة ومتكررة. وتشكل حصيلة الضرائب على الدخل النسبة الهامة من الحصيلة الكلية للضريبة، ويعرف الدخل بأنه إيراد نقدي أو قابل للتقدير بالنقود يحصل عليه بصفة دورية أو قابلة للدورية من مصدر مستمر أو قابل للاستمرار³.

2- أنواع الضرائب على الدخل: يمكن فرض الضريبة على الدخل في شكلين هامين:

أ. الضريبة العامة الموحدة على الدخل و يقصد الضريبة التي تفرض على مجموع الدخل المحقق للمكلف من مصادر متعددة.

ب. الضرائب النوعية على فروع الدخل: تفرض الضريبة النوعية على فروع مختلفة على أساس مصدر كل دخل⁴.

المطلب الثالث: الضرائب على الإتفاق:

تعتبر الضرائب على الإتفاق من أهم أنواع الضرائب غير المباشرة.

1- مفهوم الضرائب على الإتفاق: وهي الضريبة التي تفرض على إنفاق الدخل لأغراض الاستهلاك أو على إنفاقه لأغراض الاستثمار أي شراء العقارات والأسهم والسندات وغير ذلك من رؤوس الأموال.

¹ - محمود جمام، النظام الضريبي و آثاره على التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010، الجزائر، ص104-105.

² - بوجنانة فؤاد، محاضرات المالية العامة غير منشورة، علوم التسيير و علوم تجارية و علوم اقتصادية، مركز الجامعي ميله، سنة 2011.

³ - علي زغود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، 2010-2011، ص200.

⁴ - بوجنانة فؤاد، مرجع سبق ذكره.

كما أن الضريبة على النفقات تفرض حيث ينفق الفرد كل أو بعض رأس ماله أو دخله في سبيل سد حاجاته.

من خلال المفهوم فإن الضريبة على الاتفاق تتميز بما يلي:

- حصيلتها ثابتة على غيرها من الضرائب على الدخل¹.

- تؤدي إلى الحد من الاتفاق وتساعد الدول في أوقات الأزمات والحروب عن تأمين السلع الاستهلاكية الضرورية.

- تفرض الضرائب أو الرسوم الجمركية على كل من صادرات الدولة و إيراداتها².

2- أنواع الضرائب على الاتفاق: من بين أنواعها:

أ. الضرائب النوعية على الاستهلاك: وهي تفرض على استهلاك أنواع معينة من السلع والخدمات، وذلك إما للحصول على الأموال أو لأغراض اجتماعية لتجنب مثلاً: التدخين أو لتشجيع السلع الوطنية.

ب. الضرائب العامة على الاستهلاك: فهي تفرض على مجموع السلع والخدمات التي يستهلكها الفرد، فتبدو كأنها ضريبة مفروضة على مجموع الإنفاق الاستهلاكي للفرد³.

المبحث الثالث: الهيكل الضريبي الجزائري في ظل إصلاح 1991:

لقد شهد النظام الضريبي عدة تعديلات منذ الاستقلال، خاصة في سنة 1992م حيث ظهرت معطيات جديدة على المستوى الدولي، وكذلك على المستوى الوطني من خلال توجه الاقتصاد الوطني من اقتصاد مخطط مركزياً نحو اقتصاد السوق، ويسعى هذا الإصلاح الوصول إلى الفعالية التي هي مؤشر نجاح أي نظام وستعرض في هذا المبحث إلى أساليب وأهم مكونات الإصلاح وأهدافه.

المطلب الأول: أساليب إصلاح النظام الضريبي الجزائري:

سنتناول فيما يلي أهم الأسباب، الدوافع و الأهداف في النظام الضريبي الجزائري.

أولاً: أسباب إصلاح النظام الضريبي الجزائري:

¹ - علي زغود، المالية العامة، ص200.

² - علي زغود، مرجع سبق ذكره، ص203.

³ - بوجنانة فؤاد، مرجع سبق ذكره.

إن اختلال نظام الضرائب في الجزائر جعله لا يخدم أهدافه المسطرة الأمر الذي جعله موضوع إصلاح أقره قانون المالية لسنة 1991م.

وكلمة إصلاح نعني تغيير نظام ضريبي من إطار إلى آخر أحسن، فبالنسبة للهيكل الضريبي لابد من تنظيم مصالحه مع توفير الإمكانات الضرورية في النظام الجبائي فيمس جميع أنواع الضرائب المباشرة أم غير مباشرة.

و يمكننا تلخيص أسباب الإصلاحات في عنصرين هامين هما:

1- ضعف نظام الضرائب على الأشخاص الطبيعيين:

اتسم نظام الضرائب قبل الإصلاحات بعدة خصائص جعلته لا يخدم مسار التنمية الاقتصادية للبلاد نتيجة تناقض النظام مع المعطيات الاقتصادية الجديدة والتي لا تعدو أن تكون مرحلة انتقالية تربط بين نظامين نظام الاقتصاد الموجه ونظام الاقتصاد الحر، ولو قمنا بتحليل خصائص النظام القديم فإننا سنجد أنه يتصف بـ:

1-1- ضعف العدالة في الاقتطاع: قد يؤدي اختلاف طرق تحصيل الضرائب لبعض من المداخل

إلى تأثير سلبي بالنظر لباقي المداخل الأخرى حيث:

- لا تقتطع كل الضرائب من المنبع وهو ما يجعل التهرب الضريبي جد سهل بالنسبة للمكلفين بأنواع الضرائب الأخرى في حين يكون ذلك صعبا بالنسبة للضرائب على المرتبات والأجور وهذه الأخيرة يتم تحصيلها بكيفية مسبقة عكس الضرائب الأخرى التي تستفيد من آجال معتبرة نسبيا.

- و إضافة إلى هذه الفوارق التي تخص أنظمة الضرائب في العالم بصفة عامة توجد عيوب تخص النظام الجبائي الجزائري و تتمثل في:

- أغلبية الضرائب المباشرة تفرض بطريقة المعدلات النسبية مما يجعل اقتطاعها غير عادل بالنسبة لذوي الدخل الضعيف مقارنة مع الدخل المرتفع.
- تغلب النظرة الظرفية على المشروع و التي لا تخدم في بعض الأحيان إلا تلك الفترة ويظهر ذلك كمثال في مدى تفصيل قطاع أو نشاط معين بإفراط عن طريق إجراءات جبائية معينة على غرار نشاطات أو قطاعات أخرى.

2-1- خاصية النظام المعقدة: و يظهر ذلك من خلال تعدد أنواع الضرائب، المعدلات، الجداول أنظمة و طرق فرضها.

2- انعدام التكامل على مستوى الأشخاص المعنويين:

في إطار التوجه الجديد للدولة نحو اقتصاد السوق حيث المنافسة و قوانين العرض و الطلب فإن الإبقاء على نظام الضرائب على دخل الأشخاص المعنوية و الذي يمثل في الضريبة على الأرباح التجارية يطرح عدة إشكاليات لا تساعد على تشجيع المؤسسات الوطنية إذ وجب على المشرع تقاديا أكثرا للمساوي التي تظهر على مستوى¹:

1-2- ارتفاع معدلات الضرائب على مستوى الأشخاص المعنوية: إن معدل ضريبة الأرباح الصناعية والتجارية BIC حدد بحوالي 50% ويعد مؤشرا سلبيا يؤثر على استقرار البنية المالية للمؤسسات.

2-2- إشكالية الاهتلاكات: شكل نظام الاهتلاكات الخطية قبل الإصلاحات، إذ أن الاعتماد على نظام وحيد كالنظام الخطي في أغلب المؤسسات لا يتماشى و:
← إعطاء صلاحيات متعددة لرؤساء المؤسسات من أجل تسيير عقلائي وفعال للدور الاقتصادي.

← اختيار عقلائي لنوع الاهتلاكات الذي يناسب المؤسسة ولهذه الأسباب وجب إعطاء الأولوية للمؤسسات لاختيار الطريقة التي تتلاءم مع وضعيتها.

3-2- تحديد الأعباء المخصصة: يتم تحديد النتيجة المحاسبية بطرح الأعباء من إيرادات المؤسسة، و قد تتعلق هذه الأعباء بمصاريف العمل، الصيانة، الخدمات... إلخ.
غير أن بعض هذه المصاريف لا يمكن خصمها من النتيجة المحاسبية عند حساب النتيجة الجبائية إذ ينبغي على المشرع تحديد ذلك حيث تكون مرتبطة بنشاط المؤسسة و ألا يكون مبالغا فيها بهدف سد إحدى ثغرات التهرب الضريبي².

ثانيا: دوافع و أهداف الإصلاح الضريبي:

لقد لجأت الجزائر إلى الإصلاح الضريبي نظرا لوجود أسباب تدفعها لذلك وفي هذا الإطار سنتناول من خلال هذا العرض دوافع وأهداف الإصلاح الضريبي.

¹ - كمال شريط، الرقابة الجبائية في الجزائر- الإجراءات و الأدوات-حالة مديرية الضرائب-مذكرة لنيل شهادة الماجستير علوم اقتصادية، الدكتور: سعدان شباكي، 2003-2004، جامعة منتوري- قسنطينة، ص31-32.

² - كمال شريط، مرجع سابق، ص32-33.

1- دوافع الإصلاح الضريبي:

في سنة 1987م أصبح النظام الضريبي الجزائري لا يستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية خاصة بعد توجه الاقتصاد الوطني من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق الحر و في هذا الإطار سوف نتطرق إلى عيوب النظام الضريبي القديم من خلال العناصر التالية:

أ. **تعقد وعدم استقرار النظام الضريبي:** لقد واجهت المؤسسة نظاما ضريبيا معقدا نتيجة تنوع الضرائب و تعدد معدلاتها إن هذه العوامل جعلت النظام الضريبي صعب التطبيق، مما صعب مهمة إدارة الضرائب والمؤسسة حيث شهد هذا النظام عدة تعديلات خلال الفترة الممتدة من 1962-1991م من بينها سنة 1965م ثم إدخال نظام الاقتطاع من المصدر للضرائب على الأجور¹.

و في سنة 1986م تم تخفيض معدل الضريبة على الأرباح الصناعية و التجارية من 60% إلى 50% وقد وضع معدل مخفض يقدر بـ 20% للأرباح المعاد استثمارها. كما شهدت سنة 1991م عدة تعديلات من بينها الإعفاء من إجراءات مراقبة التجارة الخارجية والصرف عندما لا يتجاوز قيمة FOB مبلغ 22.000 د.ج التخلص الجمركي. ب. **ثقل العبء الضريبي:** يعتبر العبء الضريبي جد ثقل على المؤسسة فنجد معدل الضريبة على أرباح الشركات الذي يقدر بـ 55% ثم انخفض إلى 50% مع بداية 1989م حيث بعد معدل مرتفع مقارنة ببعض الدول الأخرى وفي سنة 1988م أجرى صندوق النقد الدولي دراسة حول مختلف المعدلات الضريبية المفروضة على أرباح الشركات لبعض الدول وتبين أن العبء الضريبي مرتفع جدا على الشركات الجزائرية.

ج. **عدم فعالية الحوافز الضريبية في توجيه الاستثمار:** تعتبر الحوافز الضريبية تقنية يستعملها المشرع للتأثير على سلوك المكلفين فهي تعرف بالتضحية الضريبية بحيث تضحي خزينة الدولة بقدر معين من الاقتطاع الضريبي وتوجيه المؤسسة نحو الاستثمار المنتج، لكن هذه الحوافز لم تحقق أي هدف نتيجة العناصر:

- عدم توازن هيكل قطاع الاستثمار.
- عدم التوازن الجغرافي للمؤسسات عبر التراب الوطني.

د. **ضعف الإدارة الضريبية:** إن الإدارة الضريبية الفعالة تساهم في إنجاح النظام الضريبي بحيث أن تلك الإدارة تشكل همزة وصل بين المكلفين بالضريبة و النظام الضريبي بالمقابل فإن من بين الأسباب التي أدت إلى فشل النظام الضريبي السابق يرجع إلى الضعف الذي

¹ - ناصر مراد، الإصلاح الضريبي في الجزائر، منشورات بغداد، جامعة البليدة، 1992-2003، ص21-25.

تعاني منه الإدارة الضريبية وذلك لوجود عدة أسباب من بينها سوء التنظيم الإداري ووجود البيروقراطية وانتشار الرشوة في جهاز إدارة الضرائب أدى إلى ضعف تلك الإدارة¹.

2- أهداف الإصلاح الضريبي:

انطلاقاً من سنة 1987م بدأ النظام الضريبي يشهد عدة إصلاحات حقيقية وعميقة حيث تهدف هذه الإصلاحات إلى تحقيق غاية رئيسية تمكن في إنعاش الاقتصاد الوطني ومن أجل

ذلك سطرت بعض الأهداف على مستوى النظام الضريبي تتمثل في العناصر التالية:

- أ. تبسيط النظام الضريبي: تهدف الإصلاحات الضريبية إلى تبسيط النظام الضريبي سواء في هيكل النظام الضريبي بحيث تم استبدال عدة ضرائب وإلغاء عدة ضرائب غير ضرورية أو في التشريع الضريبي بحيث أصبحت القوانين واضحة وترتب على ذلك أن النظام الضريبي أصبح يكتسي أكثر شفافية ووضوح و انعكس ذلك إيجاباً على إدارة الضرائب وكذا المؤسسة.
- ب. تخفيف العبء الضريبي: من أهم مساوئ النظام الضريبي السابق ثقل عبئه على المؤسسة فقد كان مجحفاً في حقها و على ضوء ما سبق أصبح من الضروري تخفيف العبء الضريبي يحفز المؤسسة بمزاولة نشاطها ومن أجل ذلك اتخذت أول إجراءات تسمح بتخفيف العبء الضريبي لصالح المؤسسة و التي تجسدت في قانون المالية لسنة 1989م.
- ج. إدارة ضريبية فعالة: إن من شروط نجاح أي نظام ضريبي وجود إدارة ضريبية فعالة تسهر على تطبيقه ومتابعته لذلك فمن الأهداف الهامة للإصلاح الضريبي، تحقيق إدارة ضريبية فعالة².

المطلب الثاني: الضرائب المباشرة:

يهدف الإصلاح المقرر في مجال الضرائب المباشرة إلى السماح بالانتقال النوعي من النظام الجبائي المعقد إلى نظام آخر بسيط وعصري و هذا الانتقال يتمثل في أحداث نوعين من الضرائب وهي:

- الضريبة على الدخل الإجمالي تطبق على الأشخاص الطبيعيين.
- الضريبة على أرباح الشركات تطبق على شركات رؤوس الأموال و ما يشابهها³.

¹ - ناصر مراد، الإصلاح الضريبي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 27-28 و 38.

² - ناصر مراد، مرجع سبق ذكره، ص 39-41.

³ - محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 207.

أولاً: الضريبة على الدخل الإجمالي:

يقصد بها الضريبة التي تفرض على الدخل الصافي الإجمالي المحقق للمكلف بالضريبة من مصادر متعددة ويعرفها المشرع الجزائري "تؤسس ضريبة سنوية واحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى بضريبة الدخل الإجمالي تطبق هذه الضريبة على دخول وأرباح المكلف بالضريبة التي يحققها أو التي يحصل عليها كل سنة"¹.

حيث تكمن الغاية من أحداث الضريبة في تحديد مبدأ شمولية القواعد الجبائية إلا أن هذه الشمولية قد لا تكون فعالة من الناحية الاقتصادية لأن تعددية الضرائب على مختلف المداخل تشكل وسيلة سهلة وفعالة في التحكم الاقتصادي غير أنه يمكن تفادي ذلك في حالة فرض الضريبة ذاتها بطرق متميزة بتمايز وتباين المداخل التي تخضع لها².

وتتميز الضريبة على الدخل الإجمالي بالخصائص التالية:

- تطبق على دخل الأشخاص الطبيعيين.
- ضريبة سنوية: تفرض مرة واحدة في السنة على المداخل المحققة.
- ضريبة وحيدة: بحيث تجمع مختلف أصناف الدخل الصافي للمكلف وتفرض عليه ضريبة واحدة في السنة.
- ضريبة تصاعدية: تحسب على أساس جدول تصاعدي مقسم إلى شرائح من الدخل حيث يرتفع معدل الضريبة بارتفاع شرائح الدخل.
- ضريبة تصريحية: بحيث يتعين على مكلف تقديم تصريح سنوي لجميع مداخله (نموذج G1) لدى مفتشية الضرائب التابعة لا قامته³.

¹ - محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 207.

² - شكري يمينه و تنوقاست سعيدة، تطور الإصلاحات الجبائية في الجزائر بين التعديل و الإصلاح، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الدراسات العليا في المالية-فرع الضرائب، الدفعة 11، القليعة، 1995، ص 56-57.

³ - نعيم عاشوري، محاضرات جباية المؤسسة غير مباشرة، معهد علوم التسيير + مالية، السنة 3، المركز الجامعي ميلة، 2012.

- **ضريبة شخصية:** فهي تراعي الوضعية الشخصية للمكلف.
- غير أنه من خلال قوانين المالية المتعاقبة وإدخال أنظمة الاقتطاع من المصدر على أصناف المداخل فأصبحت الضريبة على الدخل الإجمالي لا تطبق على إجمالي المداخل الصافية بالكامل لكنها تطبق على جزء منها فقط.
- فحسب المادة 3 من قانون الضرائب المماثلة والرسوم المماثلة الأشخاص الخاضعين للضريبة على الدخل الإجمالي هم الأشخاص الذين لديهم إقامة جبائية في الجزائر والمتمثلون فيما يلي:
- الأشخاص الذين لديهم مسكن بصفته مالكين له أو مستأجرين له و في هذه الحالة الأخيرة يكون قد اتفق عليه أما بإنفاق وحيد أو عدة إنفاقات متتالية لفترة مدتها سنة واحدة على الأقل.
- الأشخاص الذين يمارسون نشاطا مهنيا سواء كانوا أجراء أم لا.
- أعوان الدولة الذين يمارسون وظائفهم أو مكلفون بمهام في بلد أجنبي.
- الأشخاص الذين يتوفرون على إقامة جبائية في الجزائر و لهم عائدات من مصدر جزائري.
- كما يخضع للضريبة على الدخل الإجمالي بصفة شخصية الشركاء في شركات الأشخاص، أعضاء الشركات المدنية بشرط أن لا تكون في شكل شركة أسهم أو شركة ذات مسؤولية محدودة، وكذلك أعضاء الجمعيات المساهمة الذين لديهم مسؤولية تضامنية وغير محددة فيها.
- و يتم حساب الضريبة الجديدة عن طريق جدول تصاعدي و هذا يجعلها أكثر عدالة من المعدلات النسبية للنظام القديم و يظهر هذا بالتحديد على:
- 1- **مستوى معدلات الجداول:** فمن الناحية الاقتصادية إذا زاد معدل الضريبة قلت النشاطات الاقتصادية والعكس صحيح، ومن ناحية دورية الضريبة فإن معدل أقل يفرض على مداخل ضخمة فد يكون له مردودية مالية أكثر من معدل ضريبة مرتفع يفرض على نشاطات ومداخل ضئيلة و متوسطة ومن الناحية الاجتماعية فإن إثقال الأشخاص يثير فيهم رغبة التهرب الضريبي أو الاتجاه نحو نشاطات أخرى معفية أو تفرض عليها ضرائب خفيفة¹.
- 2- **التخفيضات و عتبة الإعفاءات:** حيث يستمر العمل بالتخفيضات القديمة ليضاف إليها تخفيضات جبائية جديدة ضرورية لتحقيق العدالة بين الدخل والمداخل.
- 3- **النظام التصاعدي في جدول حساب الضريبة:** وهنا نطرح إشكال آخر وهو عدد حدود الدخل الواجب إحداثها ثم المعدلات الهامشية للضريبة المفروضة عليها.

¹ - نعيم عاشوري، محاضرات جباية المؤسسة غير مباشرة، مرجع سبق ذكره، 2012.

و لحل هذا الإشكال يجب محاولة التوفيق في إيجاد عدالة ترمي إلى إخضاع مستويات هذه المداخل الضريبية، أما عن المعدلات الهامشية للضريبة فإنه يستحسن ألا تزيد عن معدل محدد.

و في النهاية يمكن القول بأن الضريبة على الدخل الإجمالي ترمي إلى إخضاع مجموع المداخل التي يحصل عليها نفس الشخص الطبيعي مع تشجيعها للمقاولين الفرديين على الاستثمار.

ثانيا: الضريبة على أرباح الشركات:

إن إحداث الضريبة على أرباح الشركات يستجيب للانشغالات المتعلقة بوضع نظام جبائي خاص بالشركات يكون متميزا عن النظام المتعلق بالأشخاص الطبيعيين (الضريبة على الدخل الإجمالي) و قد جاءت هذه الضريبة لإلغاء ازدواجية النظام الجبائي عن طريق إدماج المؤسسات الجزائرية و المؤسسات الأجنبية في مجال تطبيقها و يترتب عن ذلك توحيد الضريبة المطبقة على هذين الصنفين من المؤسسات و الذي يسير في إطار مبدأ شمولية القواعد الجبائية حيث أن هذه الأخيرة المتعلقة بتأسيس الضريبة على أرباح الشركات هي نفسها الموجودة في القديم في مجال الضريبة على الأرباح الصناعية¹.

و يمكن تصنيف الشركات الخاضعة للضريبة على أرباح الشركة إلى الشركات الخاصة إجباريا و أخرى الخاضعة إجباريا.

1- الشركات الخاضعة إجباريا: حسب الشكل القانوني تتمثل في شركات الأموال بصفة عامة و تضم شركات المساهمة، شركات ذات المسؤولية المحدودة، شركات التوصية بالأسهم، وكذلك المؤسسات و الهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري، الشركات المدنية المتكون في شكل شركة الأسهم.

أما حسب طبيعة النشاط فتتمثل في بعض الشركات التي تمارس النشاطات التالية:

- عمليات الوساطة من أجل شراء عقارات أو محلات تجارية أو بيعها.
- اللذين يستفيدون من وعد للبيع يتعلق بعقار أو يقومون بتجزئة هذا العقار وبيعه إلى مشتريين آخرين.
- الشركات التي تقوم بتأخير مؤسسة تجارية أو صناعية بما فيها من أثاث.

¹ - شكري يمينه و نتوقاست سعيدة، مرجع سبق ذكره، ص 57-58.

- الذين يحققون أرباحا من أنشطة تربية الدواجن والأرانب عندما تأخذ هذه الأنشطة طابعا صناعيا.
- 2- الشركات الخاضعة اختيار: و تتمثل في شركات التضامن، شركات التوصية البسيطة، شركات المحاصة.
- رغم خضوع هذه الشركات للضريبة على أرباح الشركات إلا أنه هناك بعض الأشخاص والعمليات يستفيدون من الإعفاء الدائم أو المؤقت من هذه الضريبة ونوضح ذلك كما يلي:
- أ. الإعفاءات الدائمة: و نلخصها فيما يلي:
- إعفاءات خاصة بالقطاع الفلاحي والمتمثلة في الخدمات البنكية و التأمينية التي تحققها صناديق التعاون الفلاحي مع المنخرطين و كذلك التعاونيات الفلاحية المعتمدة من طرق الهيئات المختصة.
- إعفاءات خاصة بالقطاع الفلاحي و تتمثل في التعاونيات الاستهلاكية في إطار مؤسسات و تنظيمات عمومية و كذا جمعيات المعوقين و الهيئات التابعة لها.
- عمليات التصدير و هي عمليات البيع وتقديم الخدمات الموجهة للتصدير ما عدا النقل البري، البحري و الجوي.
- القطاع الثقافي يضم الإيرادات التي تحققها الفرق و التنظيمات الناشطة في تقديم العروض المسرحية.
- تجمع الشركات و هي عوائد الأسهم المقبوضة من طرف شركات جراء مساهمتها في رأس مال شركات أخرى من نفس التجمع¹.
- ب. الإعفاءات المؤقتة: و تتمثل في:
- نشاطات الممارسة في إطار الهيئات الداعمة للاستثمار والتشغيل وتتراوح مدة هذه الإعفاءات ما بين سنتين و 10 سنوات حسب الحالة.
- إعفاء لمدة 5 سنوات فائض القيمة عن الأسهم والسندات المماثلة المتنازل عنها.
- إعفاءات القطاع السياحي لمدة 10 سنوات.
- شركات رأس المال المخاطرة إعفاء مؤقت لمدة 5 سنوات من بداية نشاطها.
- النوادي الرياضية المنشأة في شكل شركة المساهمة لمدة 5 سنوات ابتداء من 2010م
- إن حساب الضريبة على أرباح الشركات يتم على أساس نظامين و هما:

¹ - نعيم عاشوري، مرجع سبق ذكره.

1- النظام العام (التسديد التلقائي): حيث يكون معدل الخضوع بالنسبة لعمليات الإنتاج والبناء و الأشغال العمومية، النشاطات السياحية هو 19 % أما النشاطات التجارية والخدمية فهي تخضع لمعدل 25%.

2- النظام الخاص (الاقتطاع من المصدر): حيث تطبق المعدلات الخاصة على بعض المداخل عن طريق الاقتطاع من المصدر كما يلي:

أ. مداخل رؤوس الأموال المنقولة: يكون معدل الاقتطاع 10 % بالنسبة لمداخل الودائع و الديون و الكفالات أما مداخل سندات الصندوق مجهولة الاسم يتم الاقتطاع بمعدل 40%.

ب. مداخل المؤسسات الأجنبية: التي ليست لها إقامة دائمة بالجزائر فتخضع لمعدل اقتطاع 24%.

ت. المبالغ المدفوعة لشركات النقل البحري الأجنبية: ويكون معدل الاقتطاع هو 10 %.

و في الأخير يمكن القول بأن الضريبة على أرباح الشركات ترمي إلى عقلنة الجباية الخاصة بالشركات عن طريق توحيدها و جعلها أداة لعملية الإنعاش الاقتصادي¹.

المطلب الثالث: الضرائب غير المباشرة:

إن الإصلاح الجبائي الذي يمس الضرائب غير المباشرة قد تم تطويره بالنظر إلى الأهداف الاقتصادية المتوفرة أكثر منه الموارد الإضافية لتمويل ميزانية الدولة. حيث تم اقتراح أحداث رسم على القيمة المضافة يقوم بتعويض نظام الرسوم على رقم الأعمال الذي كان يتضمن رسمين متميزين هما الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات، فالإصلاح أصبح ضروريا لما يقدمه من مزايا للاقتصاد في جميع مجالاته، ومن جهة فهو يستجيب للأهداف والتعهدات المقدمة في برنامج الحكومة، ومن هذا يمكن استبيان الأسباب الرئيسية لإصلاحات الضرائب غير المباشرة فيما يلي:

- 1- تبسيط الجباية غير المباشرة حتى تصبح في متناول الكثير و ذلك بإلغاء بعض الرسوم الخاصة الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج و الرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات.
- 2- دفع النمو الاقتصادي إلى درجة ينخفض معها مبلغ الاستثمارات انخفاضا ملموسا.
- 3- اتخاذ موقف الحياد والشفافية وذلك بخصم الرسم الدرج ضمن العناصر المساهمة في إنتاج المواد وتأدية الخدمات الخاضعة للضريبة.

¹ - المرجع السابق.

4- تنمية المنافسة التي تفوضها المؤسسات الجزائرية في الأسواق الخارجية وذلك بإلغاء العبء الجبائي الذي تتحمله الخدمات المصدرة.

إن أحداث الرسم على القيمة المضافة في الجزائر يفتح المجال للعمل على المستوى المغاربي عن طريق خلق تناسق بين الضرائب غير المباشرة في الدول المغاربية وهو ما يعتبر كنتيجة ايجابية للتنظيم المغاربي. وعليه فإن أحداث الرسم على القيمة المضافة يعوض نظام الرسوم على رقم الأعمال الذي يعتبر مخالفا ومتعارضا مع اقتصاد عصري.

وفي هذا المجال يجدر الذكر بأن الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات لا يسمحان في غالب الأحيان للمتعاملين الاقتصاديين بإظهار العبء الجبائي بصفة واضحة والذي يتحمله المستهلك في الأخير. كل هذه الاختلالات أصبح من الضروري إزالتها حيث تتطلب إلغاء نظام الرسوم على رقم الأعمال واستبداله بضريبة حديثة تعرف بالرسم على القيمة المضافة التي تتدخل في كل دور من العمليات الصناعية والتجارية المحققة من طرف المتعاملين الاقتصاديين.

وعلى خلاف الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج فإن الرسم على القيمة المضافة لا يسم الإنتاج ولكن القيمة المضافة فقط أي الثروة الجديدة المكونة فعليا¹.

من كل هذا يمكن أن نستنتج خصائص الرسم على القيمة المضافة و المتمثلة في:

- ضريبة على الاتفاق و الاستهلاك.
- تحسب على أساس رقم الأعمال.
- ضريبة نسبية.
- تحسب على أساس الهامش أو القيمة المضافة و ليس على أساس المطلوب.
- هناك عمليات تخضع إجباريا للرسم على القيمة المضافة و أخرى تختار الخضوع لها.

أ. العمليات الخاضعة إجباريا للرسم على القيمة المضافة: و تتمثل في:

- المبيعات و التسليمات الممنوحة من طرف المنتجين.
- الأشغال العقارية.
- بائعي الجملة.
- عمليات الإيجار و تقديم الخدمات.
- المقاولين الذين يقومون ببناء منازل ثم إعادة بيعها.
- أصحاب المهن الحرة.

¹ - شكري يمينه و تنوقت، مرجع سبق ذكره، ص53-54.

- بعض عمليات التصدير.
 - ب. العمليات الخاضعة لاختيار للرسم على القيمة المضافة: وتشمل:
 - حالة عمليات بيع الشركات البترولية.
 - التسليم للمؤسسات المستفيدة من نظام الشراء بالإعفاء.
 - المدينون الآخرون.
- ولكن رغم وجود عمليات تخضع إجباريا أو إختياريا للرسم على القيمة المضافة إلا أن هناك عمليات تستفيد من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة ومن أمثلة ذلك ما يلي:
- إعفاءات لأغراض اقتصادية وتتمثل إعفاء الفلاحين الذين يقومون بشراء آلة الحصاد والحرث محلية الصنع. و كلك تجهيزات و منشآت وزارة الدفاع الوطني...إلخ.
 - إعفاءات لأغراض اجتماعية و نذكر على سبيل المثال إعفاء السلع الواسعة الاستهلاك كالحليب والسמיד، الفريضة، الأدوية.
 - إعفاءات لأغراض ثقافية و تشمل الكتب والمخطوطات التي تباع إلى المكاتب وكذلك العروض المسرحية.
 - إعفاءات لأغراض التقنية الجبائية ومثال ذلك اللحوم الحمراء.
 - إعفاءات لأغراض متنوعة و تشمل المؤسسات التي لا تحقق رقم أعمال يتجاوز 100000 د.ج بالنسبة لتأدية الخدمات و 130 ألف دينار بالنسبة لباقي الأنشطة. و كذا المؤسسات الخاضعة لنظام الضريبة الجزافية الواحدة. و أيضا الفلاحين و مربي المواشي¹.
- ويقدر معدل الخضوع للضريبة على القيمة المضافة لبعض العمليات بـ 17 % مثل: وسائل النقل، الهاتف...إلخ.
- وهناك بعض العمليات تخضع لمعدل 7% و مثال ذلك: الكهرباء، الغاز، الحليب و مشتقاته، سيارات الأجرة.

¹ - نعيم عاشوري، مرجع سبق ذكره.

الخلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل نستنتج أن الضرائب هي المحرك الديناميكي للنظام الضريبي، إذ تؤثر وتتأثر به، وتشمل الضريبة على أسس (هي العدالة، اليقين، ملائمة التحصيل، الاقتصاد في النفقات والمرونة) التناسق مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وإمكانية التطبيق.

إذ تتميز الأنظمة الضريبية بتطورها المستمر تبعا للتحويلات الاقتصادية و المالية، حيث شهد النظام الضريبي الجزائري عدة تعديلات منذ الاستقلال و ترمي تلك الإصلاحات إلى إعادة هيكلة الضرائب المباشرة وغير المباشرة، مما أدى إلى ظهور مؤشرات اقتصادية من بينها مؤشر الضغط الضريبي.

الفصل الثاني

الضغط الضريبي

مقدمة الفصل:

إن من أهم المؤشرات التي تعتمد لتقييم الضرائب على مستوى الاقتصاد الوطني معدل الضغط الضريبي، الذي يعبر عن النسبة المقتطعة من الدخل في شكل ضرائب ورسوم.

تحدد التغيرات الاقتصادية التي يحدثها فرض الضرائب أهداف دراسة النظرية العامة للتغيرات التي تحدث نتيجة الضغط الضريبي حيث يعبر هذا الأخير عن الآثار المترتبة عن الاقتطاع الضريبي، ويمكن استخدام مستواه كأداة لتوجيه الاستثمار من خلال تقرير معاملة ضريبية خاصة بالنسبة للأنشطة الاقتصادية، وكذلك يستخدم لتوجيه العمالة، والتأثير على حجم الإنتاج.

و من خلال هذا الفصل سوف نحاول التعرض إلى ماهية الضغط الضريبي في المبحث الأول، والتطرق إلى أهم المشاكل التي تصادفنا عند قياسه وحدوده وهذا في المبحث الثاني لنصل في الأخير إلى الآثار المختلفة للضغط الضريبي (على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية، على تسيير المؤسسة).

المبحث الأول: ماهية الضغط الضريبي:

يعتبر الضغط الضريبي مؤشر لقياس مردودية النظام الضريبي، ومن خلال هذا المبحث سنحاول التعرض إلى النقاط الرئيسية التي تمكننا من الإحاطة بموضوع الضغط الضريبي، حتى تتمكن فيما بعد فهم كيفية قياس الضغط الضريبي، وعلى هذا الأساس سنتطرق على تعريف الضغط الضريبي واستعراض أنواعه وأهدافه.

المطلب الأول: مفهوم الضغط الضريبي:

يعتبر الضغط الضريبي من أهم المؤشرات الكمية المستخدمة لتقييم مردودية النظام الضريبي، والمعبّر عنه بالنسبة المئوية للاقتطاع الضريبي مقارنة بالناتج المحلي الخام، وهو إحدى المؤشرات المستخدمة لتقييم الأنظمة الضريبية¹.

إذ يبحث عن الإمكانيات المتاحة للاقتطاعات الضريبية لتحقيق أكبر حصيلة ممكنة دون إحداث ضرر في الاقتصاد الوطني، و يعبر الضغط الضريبي على العلاقة الموجودة بين الإيرادات الضريبية، والثروة المنتجة المعبر عنها بالناتج المحلي الخام².

و إن ارتفاع درجة الضغط الضريبي على الممولين يؤدي إلى ظهور الغش الضريبي و يمكن أن يكبح النشاط الاقتصادي³.

المطلب الثاني: أنواع و تطورات الضغط الضريبي:

الضغط الضريبي هي نسبة توضح النسبة المئوية للدخل المقتطع في شكل ضرائب ورسوم على الدخل المحققة من طرف كل فرد مكلف بالضريبة، ومن طرف الدولة في حد ذاتها، و سندرس فيما يلي كل من الضغط الضريبي الإجمالي و الضغط الضريبي الفردي⁴.

¹ - يا سعيد و الحاج فريد، دور الضريبة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل الماجستير، علوم اقتصادية، 2004-2005، جامعة الجزائر، ص136.

² - ناصر مراد، العوائد النفطية الجزائر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 25، العدد 2، 2009، ص191.

³ - محمد براج، الجباية المحلية و دورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، دراسة حالة بلديات ولاية المدية الفترة 1997-2003، مذكرة لنيل شهادة ماجستير علوم اقتصادية، 2004-2005، جامعة الجزائر، ص93.

⁴ - محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص272.

أولاً: الضغط الضريبي الإجمالي: في هذا المجال، نأخذ بالحسبان مجمل الإيرادات الجبائية المحصلة لحساب الدولة والجماعات المحلية بما في ذلك الاقتطاعات الإلزامية من طرف صناديق الضمان الاجتماعي¹. و يحسب الضغط الضريبي الإجمالي كما يلي:

$$\text{الضغط الضريبي الإجمالي} = \frac{\text{الإيرادات الضريبية}}{\text{الناتج المحلي الخام}} \times 100 \%$$

و لقد مر الضغط الضريبي بعدت تطورات يمكن فهمها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم: (01) تطور الضغط الضريبي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1996-2003)

البيان / السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	متوسط الفترة
الإيرادات الضريبية الإجمالية ⁹	786.6	878.77	708.38	874.88	1522.73	1354.62	1425.80	1398.9	
الناتج الإجمالي ¹⁰ د.ج	2570.0	2780.2	2830.4	3248.2	4098.2	4235.6	4455.4	5149	
الضغط الضريبي الإجمالي %	30.60	31.60	25.70	26.93	37.15	31.98	32.00	27.16	30.39

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات الجزائري لأرقام رقم 31 تشدد 2002 نتائج 2000 وزارة المالية. المديرية العامة للضرائب مكتب الإحصائيات.

يشير جدول تطور الضغط الضريبي الإجمالي إلى أن معدل الضغط الضريبي متذبذب خلال سنوات (1996-2003) إذ ارتفع معدل من 1996 إلى 1997 ثم انخفض سنة 1998 وبعد ذلك ارتفع إلى غاية 2000 ثم بدأ في انخفاض من سنة 2001 إلى غاية 2003.

من خلال تحليلنا للجدول أعلاه نستنتج أن معدل الضغط الضريبي متذبذب خلال سنوات (1996-2003) إذ عرف ارتفاعا خلال مرحلتين الأولى من 1996-1997 - المرحلة الثانية 1999-2000 - كذلك الشأن نفسه بالنسبة للانخفاض إذ كان ما بين 1998-2001 إلى غاية 2003².

¹ - محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص272.

² - حميد بوزيدة، الضغط الضريبي، مجلة شمال إفريقيا، العدد4، ص281-288.

ثانياً: الضغط الضريبي الفردي: يعتبر الضغط الضريبي الفردي مقياساً لما يتحمله الفرد من الضرائب¹، و يحسب الضغط الضريبي الفردي آخذ بعين الاعتبار دخل المكلف بالضريبة ومقدار الضرائب التي تضاف إليها الاقتطاعات الإلزامية المحسوبة على أساس الحماية الاجتماعية و بالتالي فالضغط الضريبي الفردي يحسب كالتالي:

$$\frac{\text{الضرائب (I)}}{\text{الدخل (R)}} = \text{الضغط الضريبي الفردي}$$

كما أن هذا المقياس لا يخلو من الصعوبات ، والتي قد تنتج عن صعوبة معرفة ما ينفقه الفرد بدقة، وما يدفعه من ضرائب غير مباشرة ضمن السلع التي يستهلكها، ولقد مر الضغط الضريبي الفردي بتطورات كثيرة وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(02): تطورات الضغط الضريبي الفردي خلال الفترة (1995-2003) .

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الإيرادات الضريبية (مليار د.ج)	578.14	786.60	878.77	708.38	874.88	1522.73	1354.62	1425.8	1398.94
الناتج المحلي الإجمالي(مليار د.ج)	1918.10	2570.00	2780.2	2830.4	3248.2	4098.8	4235.6	4455.4	5149.0
عدد السكان (مليون نسمة)	27.79	38.3	28.9	29.398	29.965	30.416	30.879	31.357	31.848
نصيب ما يتحمله الفرد من الضرائب (د.ج)	20.803	28.305	30.407	24.096	29.196	50.063	43.868	45.469	43.925
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (د.ج)	949.68	812.90	291.43	896.29	108.399	134.758	137.167	142.0	161.6
معدل الضغط الضريبي الفردي %	30.17	31.16	33.25	25.02	26.93	37.15	31.98	32.00	27.16

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات. الجزائر بالأرقام رقم 31. نشرة 2002 نتائج 200. الوزارة المالية. المديرية العامة للضرائب. مكتب الإحصائيات².

¹ - المرجع السابق، ص291.

² - محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص273.

ويشير الجدول السابق إلى أن المعدل الذي يتحمله الفرد من الضرائب متذبذب إذ أنه يرتفع من سنة 1995 إلى غاية 1997 ثم انخفض سنة، 1998 وبعد ذلك في سنتين 1999 - 2000 ارتفع مرة أخرى، ثم انخفض هذا المعدل في السنوات الأخيرة. وكل ما يعنيه هذا هو الاتجاه النسبي نحو سوء الحالة المعيشية للفرد والتي تضاف إلى أسباب تدهورها أيضا رفع الدعم على السلع ذات الاستهلاك الواسع¹.

المطلب الثالث: أهداف الضغط الضريبي:

تحدد التغيرات الاقتصادية التي يحدثها فرض الضرائب أهداف دراسة النظرية العامة للضغط الضريبي و تقسم هذه التغيرات إلى:

1. **تغيرات لا إرادية:** و تكون نتيجة قصور في الكيان الضريبي، تؤدي إلى إحداث آثار مناقضة لأهداف السياسة الضريبية، وكما يسميها البعض بالطيش الضريبي.
2. **تغيرات مقصودة:** هي التغيرات التي يهدف النظام الضريبي إلى تحقيقها²، حيث تسعى النظرية العامة للضغط الضريبي للكشف عن صيغ للإخضاع الضريبي، تتقلص معها آثار التغيرات التي تشوه الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية الناتجة من جراء زيادة الاستقطاعات لزيادة الاتفاق الحكومي³.
3. **تغيرات تلقائية:** و التي تحدث تلقائيا عن غيرها من التغيرات المقصودة أو اللاإرادية من جراء فرض ضرائب معينة⁴.

¹ - حميد بوزيدة، **الضغط الضريبي**، مرجع سبق ذكره، ص293.

² - عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية لدراسة تحليلية تقسيمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، ص157.

³ - وسيلة طالب، **الضغط الضريبي و الفعالية الضريبية**، حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، علوم اقتصادية، 2004، جامعة سعد دحلب البلدية، ص21.

⁴ - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص157.

المبحث الثاني: مشاكل وأساليب قياس الضغط الضريبي و حدوده:

تعددت المحاولات لإيجاد معيار يمكن من خلاله قياس معدل الضغط الضريبي، حيث واجه كل معيار صعوبات كبيرة، لذا سوف نتطرق في هذا المبحث لأهم مشاكل قياس الضغط الضريبي ألا وهي تحديد المداخل الضريبية، اختيار المجمع الاقتصادي فضلا عن أساليب قياس الضغط الضريبي والتي تتمثل في استعمال رقم الأعمال، القيمة المضافة، الإنتاج الخام، ثم بعد ذلك نتطرق إلى حدود الضغط الضريبي.

المطلب الأول: مشاكل قياس الضغط الضريبي:

يثير قياس معدل الضغط الضريبي مشاكل أو صعوبات راجعة إلى صعوبة حسابات و تقدير المتغيرين اللذين يدخلان في حسابه، أي كل من الاقتطاعات الضريبية و الدخل الوطني، حيث أن تحديدهما يختلف من دولة إلى أخرى، ومن إدارة إلى أخرى.

وهذه الصعوبات يمكن حصرها في العناصر الآتية:

- طريقة تحديد مجموع المداخل الجبائية.
- اختيار المجمع الاقتصادي لحساب الدخل الوطني.
- أ. **مشكلة تحديد مجموع المداخل الجبائية (الإيرادات الجبائية):** الإيرادات الجبائية تجمع كل إيرادات ضرائب الدولة و الجماعات المحلية، بالإضافة إلى الأعباء شبه الجبائية والتي تعتبر اقتطاعات إجبارية تتم لصالح الدولة على حساب الأفراد حسب اختلاف شخصيتهم القانونية.
- ب. **مشكلة اختيار المجمع الاقتصادي:** إن حساب الناتج أو الإنتاج يختلف من نظام اقتصادي على الآخر، حيث الاختلاف يكون عند اختيار الطرق التقليدية لحساب ذلك في بعض الأنظمة الاقتصادية يتم التمييز ما بين القطاعات المنتجة وغير المنتجة في تحديد الثروة المنتجة، مما يؤدي إلى اختلاف النتائج تبعا للنظام المتبع.
- أما فيما يخص نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية (SCEA)، فيعتمد على الإنتاج الداخلي الخام (La PIB) كمجمع اقتصادي للحساب " فالإنتاج الداخلي الخام هو مجموع السلع والخدمات الإنتاجية التي تم إنتاجها من قبل الوحدات المقيمة والتي تكون موضوعا للاستخدامات النهائية فقط"¹.

¹ - عدنان أودري، التحصيل الضريبي و الإدارة الجبائية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 19-20.

ويمكن صياغة الإنتاج الداخلي الخام على أساس العملية الحسابية التالية:

$$LA\ pib = \Sigma VAB + \Sigma TVA + \Sigma DD$$

La pib : الإنتاج الداخلي الخام.

ΣVAB : مجموع القيم المضافة.

ΣTVA : مجموع الرسم على القيمة المضافة.

ΣDD : مجموع الحقوق الجمركية.

وهذه الطريقة واجهت عدة انتقادات من طرف المختصين في الميدان، لأن هذا المجمع الاقتصادي لا يستند إلى نظرية اقتصادية معينة، وهناك طريقة أخرى لتحديد الضغط الضريبي وهذا انطلاقاً من مجمع اقتصادي آخر ألا وهو الناتج الداخلي الخام وليس الإنتاج حيث يتم حساب الناتج الداخلي الخام كما يلي:

$$Le\ PIB = La\ PIB + VAB\ ad + VAB\ if + VAB\ ai + VAB\ sd + Layers$$

حيث أن:

Le PIB: الناتج الداخلي الخام.

La PIB: الإنتاج الداخلي الخام.

VAB ad: القيمة المضافة للإيرادات العمومية.

VAB if: القيمة المضافة للمؤسسات المالية.

VAB ai: القيمة المضافة للأشغال العقارية.

VAB sd: القيمة المضافة للخدمات المنزلية.

Layers: الإيجار¹.

¹ - المرجع السابق، ص 20-22.

المطلب الثاني: أساليب قياس الضغط الضريبي:

يقاس الضغط الضريبي على مستويين هما المستوى الكلي والمستوى الجزئي (المؤسسة) إذ يتضح هذا من خلال:

أولاً: قياس الضغط الضريبي على المستوى الكلي: إن معظم الإجراءات التي جرت من أجل إيجاد معيار مناسب لقياس الضغط الضريبي أجمعت على أن نسبة الاقتطاع الضريبي إلى الناتج الداخلي الخام من أنسب المعايير وأسهلها، إذ يعبر على هذه النسبة من خلال العلاقة التالية:

$$\text{معدل الضغط الضريبي} = \frac{\text{مبلغ الاقتطاع الضريبي}}{\text{الناتج الداخلي الخام}} \times 100^1$$

و يحسب هذا المعدل خلال سنة معينة إذ هو من أهم مؤشرات تقييم مردودية النظام الضريبي، و مدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

ثانياً: قياس الضغط الضريبي على مستوى المؤسسة: إن قياس الضغط الضريبي على المستوى الجزئي سوف يتم استعمال ثلاث صيغ من أجل قياسه، إذ تعتمد كلها في جانب البسط على مبلغ الاقتطاعات الضريبية، أما جانب المقام فتعتمد على القيمة المضافة، الإنتاج الخام، مبلغ رقم الأعمال و تكون هذه المبالغ مسجلة في دفاتر المحاسبة للمؤسسة الاقتصادية.

1. استعمال القيمة المضافة: تعبر القيمة المضافة على فائض الإنتاج الخام للمؤسسة على قيمة الاستهلاكات²، لذا فهي تمثل الثروة التي أنتجت داخل المؤسسة والتي ساهم في تحقيقها عنصرين أساسيان هما: العمل و رأس المال³.

وعليه يمكن قياس معدل الضغط الضريبي انطلاقاً من القيمة المضافة وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل الضغط الضريبي} = \frac{\text{مبلغ الاقتطاع الضريبي}}{\text{القيمة المضافة}} \times 100$$

إذ أن هذا المعدل يعبر عن الأثر الذي يمارسه الاقتطاع الضريبي على القيمة المضافة، و تظهر أهميته بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية من الأهمية التي تكتسبها القيمة المضافة داخلها، إذ

¹ - ثلجة نوال جغوف، محاولة تقييم الضغط الجبائي بالمؤسسة الوطنية لإنتاج الآلات الصناعية PMO، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، كلية الحقوق و علوم التسيير، 2001-2002، ص116.

² - لخضر يحي، دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة الحالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب، بسكرة، للفترة 2003-2005، مذكرة ماجستير، جامعة محمد بوضياف مسيلة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2006-2007، ص76.

³ - ثلجة نوال جغوف، مرجع سبق ذكره، ص119.

أن المؤسسة تعتمد على القيمة عند توزيع مختلف المداخل في شكل أجور للعاملين، ضرائب ورسوم للدولة و الجماعات المحلية، فوائد للدائنين و أرباح المساهمين، وما يتبقى منها تعتمد المؤسسة لتدعيم التمويل الذاتي¹.

2. استعمال الإنتاج الخام: إن الإنتاج الخام ما هو إلا مجموع السلع و الخدمات المنتجة من قبل المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، و يعبر عن السلع و الخدمات داخل المؤسسة بالإنتاج الخام الذي يتكون من رقم الأعمال مضافا إليه قيمة التغير في المخزون و إنتاج المؤسسة لذاتها.

ويمكن حساب معدل الضغط الضريبي وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{معدل الضغط الضريبي} = \frac{\text{مبلغ الاقتطاع الضريبي}}{\text{الإنتاج الخام}} \times 100^2$$

3. استعمال رقم الأعمال: يحتل رقم الأعمال أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية، فهو يعبر عن قدرة المؤسسة على البيع.

تحقق المؤسسة الاقتصادية رقم الأعمال لقاء عمليات بيع المنتجات، وكذا بمناسبة تأديتها لخدمات معينة بمقابل، لذلك تستعمل المحاسبة العامة مبلغ حساب مبيعات البضاعة، مبلغ حساب إنتاج مباع و مبلغ تأدية الخدمات للتعبير عن رقم الأعمال خارج الرسم. يمكن قياس معدل الضغط الضريبي وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{معدل الضغط الضريبي} = \frac{\text{مبلغ الاقتطاع الضريبي}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}} \times 100$$

إذ يسمح هذا المعدل للمؤسسة الاقتصادية من معرفة النصيب الذي يقتطع في شكل ضرائب ورسوم من كل 100 د.ج من رقم الأعمال المحقق خارج الرسم³.

¹ - لخضر يحي، مرجع سبق ذكره، ص77.

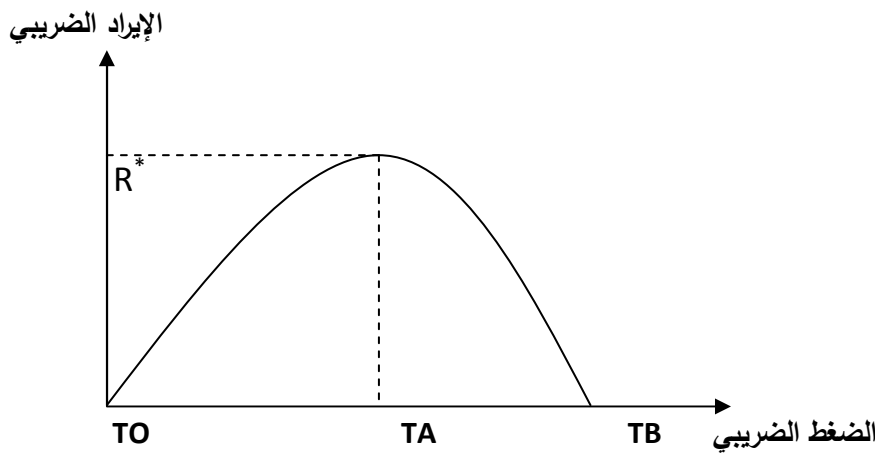
² - ثلجة نوال جغولوف، مرجع سبق ذكره، ص120.

³ - لخضر يحي، مرجع سبق ذكره، ص78.

المطلب الثالث: حدود الضغط الضريبي:

إن تحديد قيمة مثلى للضغط الضريبي أمر صعب، اختلف فيه الاقتصاديين فالبعض المختصين يرون بأن النسبة المثلى للضغط الضريبي يجب أن تتراوح ما بين 10 % و 15 % بالنسبة للدول النامية و ما بين 20 % و 25 % بالنسبة للدول المتقدمة¹.

وقد عبر لافير من خلال منحناه عن المدى الذي يمكن أن يصل إليه الضغط الضريبي و الذي في ظله ترتفع الحصيلة الضريبية بشكل مقبول، فإذا تم تجاوز الحد الأمثل لهذا الضغط فإن مردود الضرائب سوف يتجه نحو الانخفاض بفعل ردود الفعل الطبيعية للخاضعين.



الشكل البياني رقم (01) منحنى "لا فير"²

ينقسم منحنى "لا فير" إلى مرحلتين: حيث أن المرحلة الأولى (TO TA) تكون فيها العلاقة طردية بين الإيراد الضريبي والضغط الضريبي حتى تصل إلى مستوى أمثل من الضغط (TA)، أما المرحلة الثانية (TA TB) تصبح العلاقة عكسية بحيث أن زيادة العبء الضريبي يؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي، فقد يغير المكلف نشاطه إلى نشاط لا أقل حدة من حيث العبء أو يمارس الغش والتهريب الضريبي وبالتالي فإن زيادة العبء الضريبي يعد سببا جوهريا في انتشار الغش والتهريب الضريبي³.

¹ - أحمد وسان، دور الجباية في تشجيع الاستثمار الخاص من خلال سياسة التحفيز حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، علوم اقتصادية، 2005-2006، جامعة الجزائر، ص29.

² - أحمد عدون، تحليل الجباية العادية في الاقتصاد الجزائري، دراسة قياسية للفترة 1976-2005، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، علوم اقتصادية، 2006-2007، جامعة الجزائر، ص42-43.

³ - إلياس كشاوي، ظاهرة الغش و التهريب الضريبي و انعكاساتها على الاقتصاد الوطني، حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير علوم اقتصادية، 2008-2009، جامعة الجزائر، ص91.

أما تحديد مستوى الضغط الضريبي على مستوى المؤسسة يعد صعبا نوعا ما، ذلك راجع إلى اختلاف القطاعات والأنشطة الاقتصادية هذا من جهة، واختلاف التكلفة الضريبية باختلاف قطاع نشاط المؤسسة من جهة أخرى، وبالتالي يصعب تحديد نسب مرجعية تطبق على جميع المستويات، فيما يتعلق بقطاعات النشاط في الجزائر، فقد حددت اللجنة الوطنية للتقييم النظام الضريبي الجزائري في تقريرها الذي أعدته في مارس 1998 نسب مرجعية لمتوسط الضغط الضريبي، حسب قطاعات النشاط الاقتصادي، وحددت أيضا كيفية تحديد هذه النسبة من خلال مقارنة مجموع الضرائب والرسوم إلى القيمة المضافة أو رقم الأعمال، و توصلت إلى هذه النسب التي تختلف باختلاف قطاعات النشاط المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): جدول الضغط الضريبي في الجزائر:

طبيعة القطاع	النسب المرجعية
القطاع الصناعي	ما بين 5 % إلى 22 % من القيمة المضافة
القطاع التجاري و الخدمات و المهن الحرة	ما بين 16 % إلى 22 % من القيمة المضافة
قطاع البناء و الأشغال العمومية	99 % من القيمة المضافة
القطاع الفلاحي	20 % من رقم الأعمال

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على عبد القادر بريس، مرجع سبق ذكره، ص 239-240¹.

¹ - لخضر يحي، مرجع سبق ذكره، ص 79.

المبحث الثالث: الآثار المختلفة للضغط الضريبي:

إن الضغط الضريبي مؤشر من المؤشرات الكمية إذ يحدد نجاح أفضل السياسة الضريبية القائمة وذلك بتأثيره على النشاط الاقتصادي تأثيراً مباشراً.

إن من خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى آثار الضغط الضريبي على مختلف المؤشرات الاقتصاد الكلية و الشأن نفسه بالنسبة لآثار الضغط الضريبي على مستوى المؤسسة.

المطلب الأول: آثار الضغط الضريبي على مختلف المؤشرات الاقتصاد الكلية:

تتمثل هذه الآثار في:

أولاً: أثر الضغط الضريبي على الاستهلاك والإدخار: تتباين آثار الاقتطاع الضريبي على الاستهلاك والإدخار تبعاً لحجم الدخل ونوع الضريبة المفروضة، فبالنسبة للنوع الأول -على الاستهلاك والإدخار لحجم الدخل- يتم التفرقة بين أصحاب الدخل الصغيرة والدخل الكبيرة فالأولى سريعة التأثير بالضرائب المفروضة والتي ينجم عنها ارتفاع ثقل الضرائب على الدخل، أما فيما يخص الفئة الفقيرة فإن ثقل الضرائب غير مباشرة يقلل استهلاك السلع خاصة ذات الطلب المرن، فضلاً عن إنقاصها للمقدرة الاستهلاكية لأصحاب الدخل المنخفضة ويقلل حجم الاستهلاك في الاقتصاد الوطني.

فكيفية استخدام حصيلة الضريبة يعتبر بمثابة المؤشر والموجه والبوصلة ولما لا بالنسبة للاقتصاد، ودليلي في هذا معادلة بسيطة المضمون قوية التأثير إذا استخدمت سلع وخدمات فإن النقص في الاستهلاك الناتج عن الاقتطاع الضريبي قد يعوضه زيادة الاستهلاك الذي تحدثه الدولة.

ثانياً: أثر الضغط الضريبي على الاستثمار: يتوقف تحديد ميل الاستثمار على سعر الفائدة السائد في السوق وعلى الكفاية الحدية لرأس المال، وتؤثر الضرائب على ميل الاستثمار من خلال تأثيرها على معدل الأرباح، إذ توجد علاقة طردية بين ميل الاستثمار وزيادة معدل الأرباح.

إذ يؤدي ارتفاع ثقل الضرائب على الدخل إلى انخفاض الاستثمار بصورة مباشرة بسبب تخفيضاً لأرباح المستثمرين¹.

¹ - وسيلة طالب، الضغط الضريبي والفعالية الضريبية، مرجع سبق ذكره، ص 49.

كما أن تخفيض الضرائب على معدلات الأرباح يحفز المنتجين على مضاعفة استثماراتهم، مما يرفع من الكفاية الحدية لرأس المال ويزيد بالتالي من حجم الإنتاج الكلي، كما تستخدم الضرائب غير المباشرة لتخفيض تكاليف الاستثمار.

إذ يمكن استخدام مستوى الضغط الضريبي كأداة لتوجيه الاستثمارات ويتم ذلك من خلال تقرير معاملة ضريبية خاصة بالنسبة للأنشطة الاقتصادية المراد تشجيعها. وتأخذ طرق تشجيع الاستثمار شكل تخفيضات أو إعفاءات ضريبية تصيب أرباح المؤسسة أو القروض واستعمال طرق خاصة لمعالجة الاهتلاكات (الاهتلاك المتسارع)، وكذلك إعفاء فائض القيمة لأصول الاستثمار من الضريبة، أو تقرير معاملة ضريبية مرهقة بالنسبة للأنشطة المراد انكماشها.

ثالثاً: أثر الضغط الضريبي على الإنتاج: يؤثر مستوى الاقتطاع الضريبي على حجم الإنتاج من خلال التأثير في معدل الربح المحقق من العمليات الإنتاجية، إذ يتجلى آثار الضرائب على حجم الإنتاج الكلي إذ يكون إيجابياً إذ زاد الإنتاج أو بقي ثابت. وإذا لم يستطيع المنتجون تحويل عبء الضرائب فإن آثار الضرائب على حجم الإنتاج يكون سلبياً.

إذ يترتب على ارتفاع مستوى الضغط الضريبي نقص في الاستهلاك، فإن ذلك يؤدي إلى نقص في حجم الإنتاج. حيث يرى المنتجون عدم إقبال الناس على الاستهلاك منتجاتهم فإنهم سيقفلون من توظيف أموالهم في العمليات الإنتاجية مما يقلل من حجم الإنتاج الكلي.

رابعاً: أثر الضغط الضريبي على العمالة: من خلال زيادة الضغط الضريبي يستطيع المكلف مضاعفة جهوده و ساعات عمله قصد تعويض الخسارة في الدخل، إذ يستعمل الضغط الضريبي لتوجيه العمالة، حيث أن زيادة الاقتطاعات الضريبية على صناعة معينة تنقص من حجم العمالة فيها، ويعمل تخفيض الاقتطاعات على توسيع قاعدة العمالة مما يساهم في التخفيف من البطالة. وبصفة عامة ما يجب أن نعرفه أن تحفيز الضرائب في ميل العمل يتوقف على مدى مرونة طلب الأفراد على الدخل وهذه الأخيرة تتحدد ما يلي:

- قدرة الأفراد على زيادة عملهم.
- مستوى الدخل الذي اقتطعت من الضريبة، فإذا كان الدخل مرتفعاً فإن الاقتطاع الضريبي لا يؤثر على مستوى معيشة الأفراد، وقد يترتب على ذلك عدم التحفيز على القيام بمجهود لتعويض الاقتطاع¹.

¹ - وسيلة طالب، الضغط الضريبي وفعالية الضريبة، مرجع سبق ذكره، ص 49 و ما يليها.

- إذا تعلق الأمر بحد من سلعة ضرورية فإن الدوافع إلى زيادة الدخل يكون أقوى منه إذا تعلق الأمر بالحد من استهلاك سلعة كمالية.

خامسا: الضغط الضريبي على المستوى العام للأسعار: تحدد آثار الاقتطاع الضريبي على المستوى العام للأسعار حسب طبيعة الضريبة المباشرة وغير المباشرة فالأولى تتناول الدخل والثروات بالاقتطاع الكبير مما يقلل من القدرة الشرائية، وبالتالي تخفيض الاستهلاك. أما الثانية -الضريبة غير مباشرة- فغالبا ما تتناول السلع الاستهلاكية ذات الطلب المرتفع عليها مما يقلل من عرضها و بالتالي ارتفاع السعر خاصة إذا استمر ارتفاع الطلب الكلي النقدي عليها و استطاع منتجوا هذه السلع نقل عبء الضريبة إلى هذه السلع.

بالإضافة إلى أن الضرائب لها تأثير و الممتثل في الحد من التضخم ففي حالة زيادة الطلب من خلال فرض ضرائب على الدخل الموجهة للاستهلاك الكمال. أما عن التأثير غير المباشر فيكون برفع أو خفض أسعارها على المواد الاستهلاكية¹.

المطلب الثاني: تأثير الضغط الضريبي على تسيير المؤسسة:

يعتبر الضغط الضريبي من بين العوامل المهمة التي تحكم إتخاذ القرارات المناسبة للمؤسسة ونتيجة لفرض الضرائب و الرسوم أصبح الضغط الضريبي له تأثير على المؤسسة. ومن خلال هذا المطلب سنحاول معرفة تأثير الضغط الضريبي على تسيير المؤسسة.

أولا: تأثير الضغط الضريبي على اختيار الشكل القانوني للمؤسسة:

لمزاولة نشاط معين يجب تبني هيكل مناسب للمؤسسة يتماشى و الشكل القانوني المختار ويحكم هذا الاختيار ضوابط جبائية تتمثل في:

أ. **التكلفة الجبائية الناتجة عن الشكل المختار:** ترافق عملية إنشاء الشركات تكلفة جبائية محددة بمجموع الحقوق التي تتخذ من مبالغ الحصص التي يتقدم بها الشركاء وعاء لها غير أن المشرع الجزائري لا يميز بين شركات الأموال و شركات الأشخاص. فيما يخص تكلفة إنشاءهما على عكس المشرع الفرنسي الذي يخضع حصص الشركات الأشخاص لمعدل 1 % و شركات الأموال لمعدل 11.40 % و مع هذا تظهر أهمية شركات الأموال عند البحث

¹ - وسيلة طالب، الضغط الضريبي و الفعالية الضريبية، مرجع سبق ذكره، ص 51-54.

عن مصادر التمويل التي تتطلبها عملية التوسع الأمر الذي يؤدي بشركات الأشخاص إلى تغيير شكلها القانوني وينتج عن هذا إجراء حقوق جبائية جديدة وتتمثل التكلفة التي تتحملها شركات الأشخاص في دفعها للحقوق مرة عند إنشاءها و مرة عند تغييرها لشكلها القانوني.

ب. المعالجة الجبائية للهيكل المختارة: يحدد الشكل القانوني للمؤسسة نوع الضرائب التي تخضع لها حيث يطبق على شركات الأشخاص الضريبة على الدخل الإجمالي التي تتميز بأنها تصاعدية، و تخضع شركات الأموال للضريبة على أرباح الشركات ولتبيين أهمية الشكل القانوني للمؤسسة ومدى تأثيره جبايا يجب معرفة الامتيازات الجبائية الممنوحة لكل نوع من الشركات، حيث سمح المشرع الجزائري لشركات الأشخاص بالاستفادة إلا ببعض الامتيازات على عكس شركات الأموال التي تستفيد من كلها. هذا ما يؤكد أن المشرع الجزائري يهدف إلى إنشاء الشركات الخاضعة لنظام الضريبة على أرباح الشركات.

ثانيا: تأثير الضغط الضريبي على خزينة المؤسسة:

إن من العناصر المتحركة في الخزينة داخل المؤسسة هي تاريخ الاستحقاق و مبلغ النقدية المتوفرة هذا من جهة، ومن جهة أخرى الطبيعة النقدية للضرائب والرسوم التي تدفعها المؤسسة هي كذلك من العوامل المؤثرة على الخزينة و ذلك من حيث كيفية التسديد، حيث يعتبر الرسم على القيمة المضافة والضريبة على أرباح الشركات من أكثر الضرائب و الرسوم تأثيرا عليها و هذا ما سنحاول تبينه فيما يلي:

أ. تأثير الرسم على القيمة المضافة على الخزينة: يعتبر الرسم على القيمة المضافة ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك يقع عبئها على المستهلك النهائي، حيث أن المبلغ المستحق الدفع للخرينة العمومية هو الفرق الموجب بين الرسم المدفوع على المشتريات والرسم المحصل على المبيعات.

غير أن الرسم المدفوع على شراء الاستثمارات يحسم من الرسم المحصل على المبيعات لنفس الشهر¹.

أما الرسم المدفوع على المشتريات من السلع و الخدمات للشهر (n) فيحسم من الرسم المحصل على المبيعات الخاص بالشهر الموالي (n+1) ولا يتم التصريف إلا خلال العشرون اليوم الأول من الشهر (n+2).

¹ - تلجة نوال جغوف، مرجع سبق ذكره، ص122-124.

ويظهر تأثير الرسم على القيمة المضافة على خزينة المؤسسة من خلال المقارنة بين أجل استحقاق الرسم و مهل التسوية الممنوحة للزائن و الممنوحة من الموردين وكذا من خلال قاعدة التأخير الشهري.

حيث تؤثر مهلة التسوية بصورة مباشرة على خزينة المؤسسة، ومن مصلحة هذه الأخيرة أن تقصر من زمن تسديد العملاء وتمدد من زمن تسديد الموردين لأنه عندما تكون مهلة تسوية العملاء أقل من مهلة تسوية الموردين لا يحدث تأثير على خزينة المؤسسة ويرجع ذلك إلى التوافق بين أجل تسديد الرسم المستحق الدفع وأجال التسوية. أما فيما يخص تأثير قاعدة التأخير الشهري فهي لا تخدم عملية تسيير الخزينة داخل المؤسسة.

وفي الأخير يمكن أن نستخلص بما يتعلق بتأثير الرسم على القيمة المضافة على الخزينة أنه من مصلحة المؤسسة إلغاء قاعدة التأخير الشهري، ومنح العملاء مهلة قصيرة ومحاولة الاستفادة من أطول مدة لتسوية ديونها اتجاه الموردين.

ب. تأثير الضريبة على أرباح الشركات على الخزينة: تسدد الضريبة على أرباح الشركات من

خلال قيام المؤسسة بتقدير ثلاث تسبيقات تحسب بالاعتماد على مبلغ الضريبة الخاصة بالدورة السابقة مع تسوية الفارق عند تحقق النتيجة الفعلية:

- التسبيقة الأولى 15 مارس بمعدل (30 %) من النتيجة السابقة؛
- التسبيقة الثانية 15 جوان بمعدل (30 %) من النتيجة السابقة؛
- التسبيقة الثالثة 15 نوفمبر بمعدل (30 %) من النتيجة السابقة؛
- التصريح بالمبلغ الفعلي للضريبة يكون قبل 20 أبريل من الدورة الحالية.

وبلاحظ مما سبق وجود فارق زمني مقدّر بحوالي سنة كاملة بين تسديد الضريبة والبدء في حساب التسبيقات وتقديمها مما يؤثر سلباً على الخزينة لأن المؤسسة تستطيع أن تستعمل المبالغ في نشاطها الاستغلالي، لكن بهذه الطريقة قد تقع مشكلة سيولة، كذلك فإن قيام المؤسسة بدفع تسبيقات على أساس مبلغ الضريبة الخاص بالدورة السابقة قد يسمح بأن يكون مبلغها من مبلغ الضريبة الفعلي الخاص بالدورة المعنية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يمكن أن تكون النتيجة خسارة مما يعني أن المؤسسة غير مطالبة بدفع الضريبة على أرباح الشركات، ومع هذا فإن هذه الطريقة في تسديد الضريبة قد تحمي المؤسسة في حالات التضخم.

ثالثاً: تأثير الاقتطاع الضريبي على النتيجة:

لقد خص القانون الجبائي الجزائري النتيجة داخل المؤسسة بضريبة مباشرة وهي الضريبة على أرباح الشركات حيث يظهر تأثير هذه الضريبة على النتيجة من خلال التعرض على التأثير الذي تمارسه القواعد الجبائية على كيفية تحديد المادة الخاضعة، وكذا المعدلات المطبقة على هذه الأخيرة.

أ. **كيفية تحديد المادة الخاضعة:** إن المادة الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات هي مبلغ الفرق الموجب الناتج عن مبلغ الإيرادات ومبلغ النفقات مع الأخذ في الاعتبار متطلبات القانون الجبائي. كذلك المعاملة الجبائية لعناصر الإيرادات والنفقات ستحدد حجم المادة الخاضعة وبذلك النتيجة.

• **تأثير القواعد الجبائية على الإيرادات:** أعطى القانون الجبائي الإعانات وفوائض القيمة الناتجة عن التنازل دراسة خاصة، فإذا كانت إعانات التجهيز تقدمها الدولة للمؤسسة وتهدف من ورائها إلى زيادة مقدار الأصول الثابتة فيها، ومن خلال هذه المساعدة تقوم الدولة باسترجاع جزء من مبلغ الإعانة في شكل ضريبة بمعدل 30 %. أما المؤسسة فلا تستفيد إلا من 70 % من مبلغ المساعدة المقدمة. أما عن فوائض القيمة الناتجة فإن القانون الجبائي يعفي 30 % منها إذا كانت قصيرة الأجل و 65 % إذا كانت طويلة الأجل، مما يسمح بتخفيض مقدار المادة الخاضعة و تشجيع الاستثمار بداخل المؤسسة من خلال الإعفاء الكلي لفوائض القيمة المعاد استثمارها من الضريبة على أرباح الشركات.

• **تأثير القواعد الجبائية على التكاليف:** مهما كانت الشروط المتعلقة بعملية الخصم فإن الإمكانية الممنوحة للمؤسسة بتخفيض التكاليف تسمح من تحقيق اقتصاد ضريبي بمقدار التكاليف مضروباً في المعدل ويظهر ذلك من خلال العلاقات الآتية:

* حساب مبلغ الضريبة عند إمكانية خصم التكاليف:

مبلغ الضريبة $(\alpha) = (\text{الإيرادات} - \text{النفقات}) \times \text{المعدل}$.

* حساب مبلغ الضريبة عند إلغاء الخصم:

مبلغ الضريبة $(\beta) = \text{الإيرادات} \times \text{المعدل}^1$.

* الوفر الضريبي = مبلغ الضريبة (β) - مبلغ الضريبة (α)

= الإيرادات X المعدل - الإيرادات X المعدل - التكاليف X المعدل.

= الإيرادات X المعدل - الإيرادات X المعدل + التكاليف X المعدل.

¹ - ثلجة نوال جغوف، مرجع سبق ذكره، ص 128-130.

$$= \text{التكاليف} \times \text{المعدل.}$$

أما التكاليف التي لا تقبل الخصم جباييا فتضاف إلى النتيجة الخاضعة و تحسب على مبلغها المؤسسة مقدار معين للضريبة مما يجعل المؤسسة تدفع مبلغ التكلفة مضافا إليه مبلغ الضريبة فإذا كانت التكلفة غير قابلة للخصم مساوية (1000 د.ج) فإنه عند إضافتها إلى القاعدة الخاضعة تدفع عليها المؤسسة المبلغ (300 د.ج) أي (0.3 X 1000) كضريبة ، وتصبح مدفوعات المؤسسة مساوية لـ 1300 د.ج أي (1000 + 300).

ب. تأثير المعدلات المطبقة: يحدد المعدل الذي تخضع له النتيجة الإجمالية مقدار الضريبة المدفوع وكذا مبلغ النتيجة الصافية، حيث أدرك المشرع الجبايى الجزائى أهمية هذا العامل في تخفيض مبلغ الضريبة من خلال التغيرات التي أدخلت عليه (منذ 1992-1999) وذلك بانتقال من 42 % إلى 38 % ثم 30 %، ونظرا لتشجيع الاستثمار داخل المؤسسة فإن الأرباح المعاد استثمارها تخضع لمعدل منخفض مقدر بـ 15 % بعدما كان 30 % بموجب قانون المالية لسنة 1999.

ونعالج الأرباح الصافية المحققة بالمؤسسة بعد حساب مقدار الضريبة على أرباح الشركات بانتهاج أحد السبيلين التاليين:

- ضم الأرباح إلى الاحتياطات لكي تساهم في التمويل الذاتي.
- توزيع الأرباح على المساهمين في شكل أرباح أسهم، وما يميز هذه العوائد من الناحية الجبائية هو خضوعها إلى معدل الاقتطاع من المصدر بـ 20 % الذي تطبقه الشركة الموزعة حيث تخضع المبالغ الموزعة إلى ما يعرف بالازدواج الاقتصادي لأنها تخضع للضريبة على مستوى الشركة الموزعة، ثم على مستوى الشركة المستفيدة¹.

¹ - المرجع السابق، ص 132-134

رابعاً: تأثير الاقتطاع الضريبي على اختيار مصادر التمويل:

عند قيام المؤسسة بالبحث عن مصادر لتمويل استثماراتها تجد نفسها أمام عدة إمكانيات للحصول على الأموال اللازمة، فهي إما أن تستعمل الأموال الخاصة الممثلة أساساً في رأس المال الخاص والتمويل الذاتي أو أن تلجأ إلى أموال الاقتراض من خلال القروض والائتمان التجاري.

أ. الأموال الخاصة: تستخدم المؤسسة الأموال الخاصة وسيلة من أجل التمويل وهي تتجسد في العنصرين التاليين:

- **الرأس مال الخاص:** الذي يتكون من المساهمات العينية و النقدية التي يتقدم بها الشركاء، حيث مهما تكن المرحلة التي تمر بها المؤسسة فإن اللجوء إلى الرأس المال الخاص، لن تتعدي فيه الحقوق الجبائية (1 %) وقد تصبح (5 %) في إطار تشجيع الاستثمارات.
- **التمويل الذاتي:** هو مبلغ الأرباح غير الموزعة، الاهتلاكات و المخصصات، ويتميز التمويل الذاتي بأنه مصدر تمويله لا تتجر عنه أي تكلفة. لذلك فهو يحمي المؤسسة من الاقتراض ويسمح لتلك التي لا تستطيع اللجوء إلى السوق المالي بتوفير الموارد الضرورية لنشاطها الاستغلالي.

ب. أموال الاقتراض: قد تحصل المؤسسة على الأموال من خلال اللجوء إلى الغير، حتى وإن كان هذا الغير هو الشركاء وذلك بواسطة ما يسمى بالاقتراض وبجانب هذه الوسيلة يوجد الائتمان التجاري.

- **الاقتراض:** تتمثل الخاصية التي يقدمها التمويل بالاقتراض جبائياً في إمكانية خصم المصاريف المالية الناتجة عن هذه العملية من القاعدة الخاضعة، فإذا حققت المؤسسة نتيجة مقدرة بـ (1000 د.ج) وتكون مطالبة بدفع فوائد سنوية بـ (150 د.ج) فإنها ستتحمل الضريبة على أرباح الشركات في حدود المبلغ (850 د.ج) أي (1000-150) و عندئذ يكون مبلغ الضريبة (255 د.ج) أي (0.3X850) عوضاً من المبلغ (300 د.ج) أي (0.3X1000) في حالة عدم قيامها بالخصم¹.

- **الائتمان التجاري:** يمثل الائتمان التجاري عقد إيجار مع إمكانية الشراء، حيث تؤجر المؤسسة استثماراتها وبعد إنهاء مدة الإيجار تستطيع أن تجدد العقد، تتخلى عنه أو تشتري الاستثمار. يعتبر الائتمان التجاري من أهم طرق استعمالاً في تمويل الاستثمارات من طرف المؤسسات ويرجع ذلك إلى السببين التاليين:

← الإيجارات المدفوعة من طرف المؤسسة المؤجرة أقل من تكلفة الاستثمار.

¹ - ثلجة نوال جغوف، مرجع سبق ذكره، ص134-139.

← المبالغ المدفوعة تخصم جبائياً من القاعدة الخاضعة على عكس القروض حيث
تخصم الفوائد فقط¹.

¹ - المرجع السابق، ص139.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل المتعلق بالضغط الضريبي توصلنا إلى أن الضغط الضريبي من أهم المؤشرات الاقتصادية لتقييم النظام الضريبي على المستوى الإجمالي والفردى، فالضغط الضريبي يهتم بدراسة العلاقة بين الاقتطاعات الضريبية والدخل، وذلك لاستعماله أساليب عديدة (الاقتطاع الضريبي بالنسبة للقيمة المضافة وبالنسبة للنتاج الداخلى الخام وكذلك بالنسبة لرقم الأعمال خارج الرسم).

أما فيما يخص الحد الأمثل للاقتطاع الضريبي فلا يمكننا تحديده ولا تعميمه باعتباره يختلف من القطاع العام إلى القطاع الخاص ومن دولة إلى أخرى، فضلا عن ذلك ترتبت آثار عديدة سواء بالإيجاب أو بالسلب على المؤشرات الاقتصادية والمؤسسة.

و هذا ما سوف نبينه في الجانب التطبيقي من خلال الدراسة الميدانية للمؤسسة المترابطة الصناعات SONARIC.

الفصل الثالث

د راسة ميدانية

مقدمة الفصل:

من أجل محاولة قياس الضغط الضريبي اخترنا في الجانب الميداني بالمؤسسة المترابطة الصناعات SONARIC بفرجيوة ولاية ميله المختصة في صناعة الأجهزة المنزلية، حيث حاولنا الحصول على مختلف الاقتطاعات التي تخضع لها المؤسسة، وذلك لقياس الضغط الضريبي داخل المؤسسة.

وهذا ما سوف نحاول إبرازه من خلال هذا الفصل الذي يحوي ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: لمحة تاريخية لمؤسسة سوناريك.
- المبحث الثاني: إجمالي الاقتطاعات الضريبية في مؤسسة سوناريك.
- المبحث الثالث: طرق قياس الضغط الضريبي في مؤسسة سوناريك.

المبحث الأول: البطاقة الفنية:

تعد مؤسسة سوناريك فرجيوة من بين الوحدات التي تتكون منها الشركة الأم SONARIC التي تقوم بإنتاج الدافئ المنزلية و المكيفات الهوائية وسخان الماء و الدافئ الكهربائية كما تقوم ببيع جميع منتجات الشركة وبالتالي فهي تقوم بتسديد مختلف الضرائب التي تفرض عليها ومن خلال هذا الفصل سوف نحاول التعرف على مختلف الإحصائيات المتعلقة بالضرائب والرسوم من طرف المؤسسة وكذلك نحاول قياس الضغط الضريبي فيها.

من خلال هذا المبحث نحاول معرفة ماهية مؤسسة سوناريك فرجيوة؟ وماهي أهم منتجاتها والأهداف التي تسعى إليها لنصل إلى الهيكل التنظيمي للمؤسسة؟

المطلب الأول: ماهية مؤسسة سوناريك فرجيوة:

تقع وحدة تركيب المدفئ المنزلية بالمنطقة الصناعية لفرجيوة على مسافة 02 كلم من مركز المدينة وبالتالي المركب يقع بين ثلاث ولايات كبيرة جيجل من الشمال و سطيف من الغرب وقسنطينة من الشرق، تقدر مساحة الوحدة بحوالي 11 هكتار.

وقد وصل عدد عمال الوحدة سنة 2008 إلى 164 عامل ليصل إلى 224 عامل سنة 2010 أما حاليا أي سنة 2012 فيقدر بـ 134 عاملا.

تحتوي وحدة سوناريك فرجيوة على رأسمال يقدر بـ 1.724.560.000 د.ج.

المطلب الثاني: أهم منتجات الوحدة وأهدافها:

من خلال هذا المطلب نذكر أهم المنتجات التي تقوم وحدة فرجيوة سوناريك بإنتاجها، وماهي الأهداف التي تسعى لتحقيقها من عملها هذا؟

أولاً: أهم منتجات الوحدة:

تختلف وحدة فرجيو لصناعة المدافئ المنزلية بإنتاج أربع أنواع من المدافئ وهي:

- 1. مدفأة بغاز البوتان .RGB
- RGB 1 PLAQUE
- RGB 2 PLAQUES
- RGB 3 PLAQUES
- 2. مدفأة بغاز طبيعي .RGN
- RGN Confort
- RGN Panoramique
- Cheminé

3. مدفأة بغاز .PAM

4. مدفأة كهربائية CET

بالإضافة إلى منتجات أخرى:

- مكيفات هوائية 9000، 12000، 18000.
- سخان الحمام 12 لتر.
- سخان الماء 6 لتر.
- طبخات 4 أنواع:

1. طبخة m 60 b

2. طبخة cl 60 m

3. طبخة cl obg

4. طبخة cg 55 b

يتم التصنيع الكامل لهذه المنتجات بوحدة فرجيو.

كما تقام في بعض الأحيان معارض نخص هذه المنتجات لأن نقاط بيعها غير معينة، ألا أن المكان الموجود على مستوى الوحدات وهو التابع لمصلحة المبيعات، ويتم التبادل بين السلع الموجودة على مستوى الوحدة أما التسويق يكون على مستوى الشرق وهي أكبر سوق محلية لهذه المنتجات التي يكون عليها الطلب بكثرة "سوق العلة" ولاية سطيف، أما نقاط البيع الأخرى فتكون مع التجار الآخرين كذلك يتم التعامل بعض المؤسسات كترويد المديرية المختلفة بمكيفات الهواء و المدافئ.

ثانيا: أهداف الوحدة:

من بين الأهداف الأساسية التي تعمل الوحدة على تحقيقها هي:

- إعطاء الحوافز لتنمية الوحدات المنتجة الصغيرة و المتوسطة، في ميدان الصناعة على المستويين الجهوي والوطني.
- تطوير وتنمية الصناعات الجديدة.
- تحسين المنتج وتطويره حسب المواصفات العالمية.
- تحسين المنتج وإدماج من جديد المواد الوطنية.
- الاعتناء بالكفاءات الوطنية والإطارات الشبانية وتكوينها عمليا.
- تغطية السوق الوطنية وتزويدها بالمواد المصنعة بالوحدة.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للوحدة:

يلعب الهيكل التنظيمي دورا أساسيا في عمليات تنفيذ الاستراتيجيات المختارة من قبل المنظمة ومن خلال هذا المطلب نتطرق إلى تعريف الهيكل التنظيمي وأهم الجوانب التي يتكون منها.

أولا: تعريفه:

يعرف الهيكل التنظيمي على أنه الأداة التي تبين توزيع السلطات والمؤسسات على الوظائف في المستويات الإدارية المختلفة. كما يبين وسائل الاتصال الرسمي بينها ومستويات الإشراف عليها.

وعليه نستنتج أن خطوات إنشاء وبناء الهيكل التنظيمي كما يلي:

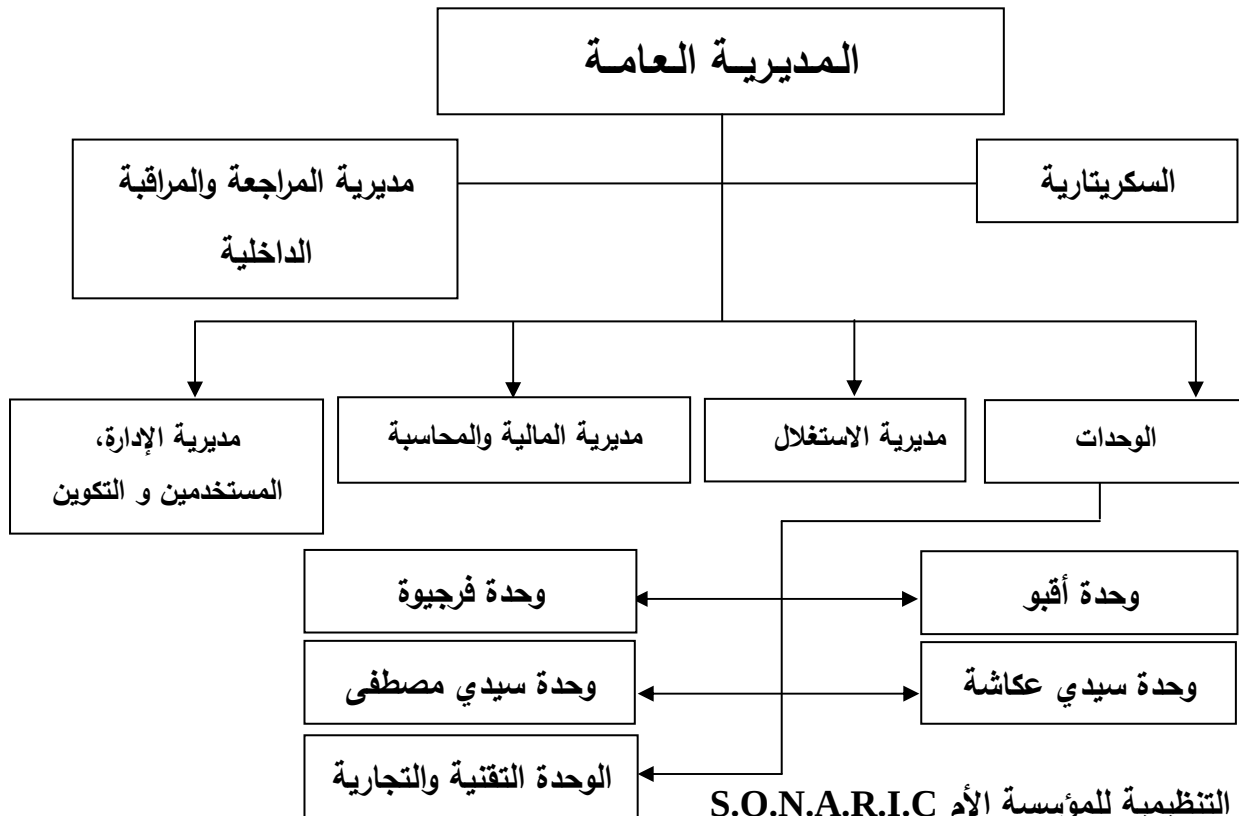
- تحديد الأهداف الرئيسية للمنشأة.

- تحديد الأنشطة الرئيسية والثانوية للمنشأة.
- تحديد المسؤوليات والواجبات الخاصة بكل وظيفة.
- تحديد الآلات والأدوات والتجهيزات اللازمة.

ثانياً: جوانب الهيكل التنظيمي: يتكون الهيكل التنظيمي لأي منظمة من جانبين هما: الهيكل الرسمي والهيكل غير الرسمي.

1. الهيكل الرسمي:

ويعني أن الهيكل المعتمد من طرف الإدارة يحوي في إطاره العلاقات الرسمية والأدوار والصلاحيات المعترف بها وعادة ما تصور الخارطة التنظيمية chart organisation وأجزاء الهيكل التنظيمي والخارطة التنظيمية عبارة عن مخطط بياني يوضح العلاقات الرسمية والترتيب الرسمي لوحدة العمل داخل المنظمة، ونقصد بكلمة الرسمية هي كون كل ما تحويه الخارطة موثق ومكتوب ومحدد بتعليمات وضوابط وقواعد قانونية، صادرة بقرارات رسمية من جهات تملك الصلاحيات اللازمة لذلك والخارطة التنظيمية للمؤسسة الأم SONARIC نوضح هذا الأمر.



الخارطة التنظيمية للمؤسسة الأم S.O.N.A.R.I.C

2. الهيكل غير الرسمي:

هو مجموعة من العلاقات غير الرسمية بين أعضاء المنظمة ولا يمكن رسمه أو ملاحظة ويحتاج إلى تحليل وقراءة متأنية وتلاحظ بعض مفرداته من خلال اللقاءات غير الرسمية بين العاملين في المنظمة في ساعات الاستراحة مثلا وعلاقات العمل الجماعي، ولتنظيم غير الرسمي دور مهم للمساعدة في انجاز الأعمال ونجاح المنظمة خاصة في الأوقات الحرجة والتغيير السريع حيث ترى الدعم الذي يمكن أن يقوم من قبل هذا التنظيم للتعامل مع الواقع الجديد، ويمكن أن يكون العكس حيث يكون معرقلا للعمل في حالات كثيرة وغير مساهمة في الانجاز وفي الحالات التي يعطي فيها مميزات للمنظمة كان هذا التنظيم يساهم في التعليم غير الرسمي الناتج من تبادل الخبرات و التفاعل الإيجابي بين العاملين في مكان العمل. كما أنه يمثل بالنسبة للعاملين مجالا لإشباع حاجات اجتماعية ويخلق عندهم نوع من الرضا، وبالمقابل فإن له في بعض الأحيان سلبيات منها الشائعات وتناقل أخبار غير صحيحة.

← وأخيرا نذكر أهم الدوائر الرئيسية التي تتشكل منها وحدة فرجية وهي:

- دائرة المديرية العامة.
- الدائرة التقنية الإنتاجية.
- الدائرة التقنية التجارية.
- دائرة الإدارة والمالية.
- دائرة الجودة والنوعية.

المبحث الثاني: الاقتطاعات الضريبية للمؤسسة سوناريك:

إن الأشخاص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين، يتعرضون لاقتطاعات ضريبية إذ أن مؤسسة سوناريك تخضع لهذه الأخيرة، والتي تندرج ضمن الضرائب المباشرة و الضرائب غير مباشرة.

المطلب الأول: الضرائب المباشرة:

الضرائب المباشرة في الضرائب التي تفرض على الدخل ورأس المال. إذ يحتوي هذا النوع في مؤسسة سوناريك الاقتطاعات التالية: رسم التطهير، الرسم على النشاط المهني، الرسم على التلوث، الضريبة على الدخل الإجمالي، الرسم العقاري و الدفع الجزائي.

أولاً: الضريبة على الدخل الإجمالي:

ملاحظة: لا تدخل الضريبة على الدخل الإجمالي ضمن الاقتطاعات الضريبية لأنها تعتبر عبء على الفرد وليس على المؤسسة.

جدول رقم: (04) تطور الضريبة على الدخل الإجمالي للمؤسسة سوناريك خلال فترة (2000-2011).

السنوات الضريبة	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
الضريبة على الدخل إجمالي IRG	6850354.00	5898639.93	3821546.34	2726054.12	43992400.95	4456303.55	3639733.57	3788045.07	2456082.95	2402713.73	1858894.47	1442570.48

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على معطيات المؤسسة

تحليل الجدول: يتضح لنا من خلال الجدول أن الضريبة على الدخل الإجمالي في حالة تزايد خلال السنوات الأولى إلا أنها انخفضت في السنتين 2008 و 2009 ثم تزايدت في السنتين الأخيرتين.

ثانياً: الرسم العقاري: يفرض هذا الرسم على الملكيات المبنية و الملكيات غير المبنية إذ أن الرسم على الملكيات المبنية القاعدة المخاضعة لهذا الرسم أساس قيمة الضريبة للمتر للمربع والرسم على الملكيات المبنية هو 3 %.

أما الرسم على الملكيات غير المبنية القاعدة المطبقة في هذا الرسم، قيمة الضريبة للمتر للمربع أو الهكتار والرسم المطبق على الملكيات هو 5 %.

الجدول رقم (5): تطور الرسم العقاري لمؤسسة سوناريك خلال الفترة (2000-2011).

السنوات الضريبة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الرسم العقاري	325322.00	325322.00	325322.00	395.928	0	360625.00	360625.00	360625.00	0	0	360625.00	360625.00

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على معطيات المؤسسة

تحليل الجدول: يتضح لنا من خلال الجدول أن الرسم العقاري ثابت خلال السنوات الثالثة و الأولى إذ أن ارتفاع في سنة 2003 أما في سنة 2004 كان معدوم، وبعد ذلك ارتفع وبقي ثابت على مدى 3 سنوات إذ أنه انعدم في السنتين 2008 و 2009. أما في السنتين 2010 و 2011 بقيت نفس القيمة للسنوات 2007-2005.

ثالثاً: الرسم على التلوث:

جدول رقم (6) تطور الرسم على التلوث لمؤسسة سوناريك خلال الفترة (2000-2011).

السنوات الضريبة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الرسم على التلوث	130000	130000	130000	130000	130000	130000	130000	130000	130000	130000	130000	480000

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على معطيات المؤسسة

تحليل الجدول: يطلعنا الجدول أعلاه أن الرسم على التلوث ثابت أي نفس القيمة خلال السنوات من 2000 إلى 2011 إلا أنه ارتفع إلى 480000 سنة 2011.

رابعاً: رسم التطهير:

يطبق ريم التطهير في البلديات التي تشتغل فيها مصلحة رفع القمامات المنزلية.

جدول رقم (7) تطور رسم التطهير لمؤسسة سوناريك خلال الفترة (2000-2011)

السنوات الضريبة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الرسم على التلوث	30000	27000	65000	55000	0	45000	80000	60000	0	0	0	0

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على معطيات المؤسسة

تحليل الجدول: من خلال القراءة للجدول أعلاه يتضح لنا أن معدل الرسم في تذبذب إذ أنه في ارتفاع و انخفاض من سنة 2000 إلى غاية سنة 2007 إلا أنه أصبح معدوم من سنة 2008 إلى سنة 2011.

خامساً: حقوق الطابع:

هي عبارة عن ضريبة تفرض على بعض الوثائق التي لها علاقة بالعقود المدنية و القضائية.

جدول رقم (8) تطور حقوق الطابع لمؤسسة سوناريك خلال الفترة (2000-2011)

السنوات الضريبة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
حقوق الطابع	28000	28900	289000	57000	63000	80000	79500	64500	48500	49000	38000	29000

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على معطيات المؤسسة

تحليل الجدول: من خلال القراءة الإحصائية للجدول أعلاه يتضح لنا أن قيمة حقوق الطابع في تزايد خلال السنوات الأولى إلى غاية 2005 ثم تراجعت خلال السنوات 2007 و 2008 ثم ارتفعت سنة 2009 وبعد ذلك انخفضت في السنتين الأخيرتين.

سادسا: الدفع الجزافي:

حسب المواد 182 إلى 189 من قانون الضرائب المباشرة والتي تنص على أن كل شخص طبيعي أو معنوي ، الهيئات المنشأة في الجزائر والتي تمارس أنشطة حتى ولو كانت مؤقتة. وجب عليها الخضوع للدفع الجزافي على الأجور والرواتب.

جدول رقم (9) تطور الدفع الجزافي لمؤسسة سوناريك خلال الفترة (2000-2011)

السنوات الضريبة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الدفع الجزافي VF	2092933.79	2227401.81	1728598.97	1425787.86	12456091.20	585108.50						

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات المؤسسة

تحليل الجدول: من خلال قراءتنا للجدول نجد أن الدفع الجزافي مرتفع خلال السنة الأولى ثم انخفضت قيمته في السنوات 2002-2004 ثم ارتفع بأكثر من 3 مرات في سنة 2005 عن السنوات التي قبلها ثم إذ بعد سنة 2005 أصبح الدفع الجزافي ملغى.

سابعا: الرسم على النشاط المهني:

تم التطرق إليه في الفصل الأول.

الجدول رقم (10) تطور الرسم على النشاط المهني لمؤسسة سوناريك خلال الفترة (2000-2011).

السنوات الضريبة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الرسم المهني TAP النشاط	4778172.79	5641130.59	4702730.97	4991082.86	4157513.20	3469985.5	2526172	2669161	2548149	2785150	2882987	2170193

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات المؤسسة

تحليل الجدول: تشير القراءة الإحصائية لهذا الجدول أن الرسم على النشاط المهني متذبذب إذ يرتفع في سنة وينخفض في السنة التي تليها إلى غاية 2004 انخفض إلى غاية 2006 ثم ارتفع سنة 2007 وانخفض سنة 2008 إذ ارتفع خلال سنتين 2009 و 2010 وبعد ذلك انخفض في سنة 2011.

المطلب الثاني: الضرائب غير المباشرة:

وهي ضريبة تفرض بصورة غير مباشرة على عناصر الدخل ورأس المال ومنها ما يفرض على الإنفاق، الاستغلال، التداول أو استيراد البضائع، حيث تخضع مؤسسة سوناريك في هذا النوع بالتحديد إلى الرسم على القيمة المضافة.

أولا: الرسم على القيمة المضافة:

ملاحظة: لا نستطيع استخراج قيمة الرسم على القيمة المضافة من مؤسسة سوناريك لأنها ليست المسؤولية عن دفعها، بل المؤسسة الأم هي التي تدفع هذه الضريبة.

ودرستنا اقتصرنا على وحدة سوناريك وليس على المؤسسة ككل.

ثانيا: الضريبة على أرباح الشركات:

ملاحظة: لا نستطيع استخراج قيمة الضريبة على أرباح الشركات من مؤسسة سوناريك لأنها تقوم بتسديد قيمة المؤسسة الأم، لذا اقترحنا البديل التالي هو حساب IBS بالنسبة للنتيجة وفقا للمعدلات المطبقة خلال السنوات. إذ كان المعدل من سنة 2000 إلى سنة 2005 تقدر بـ 30 % وفي سنتين 2006 و 2007 بـ 25 % أما في السنوات الباقية 19 %.

الجدول رقم (11) تطور الضريبة على أرباح الشركات لمؤسسة سوناريك خلال الفترة (2000-2011).

السنوات الضريبة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
أرباح الشركات الضريبة على	2019985.965	1732561.962	3228826.668	-	4554203.643	-	-	-	-	3948006.303	6175071.339	5381354.802

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات المؤسسة

تحليل الجدول: تشير القراءة الإحصائية لهذا الجدول أن قيمة الضريبة على أرباح الشركات تتغير بتغير نتيجة المؤسسة إذ أن لها علاقة وطيدة مع النتيجة، إذ يتضح أنه عندما تكون النتيجة خسارة لا يمكننا حساب IBS لأنها تفرض على الأرباح فقط.

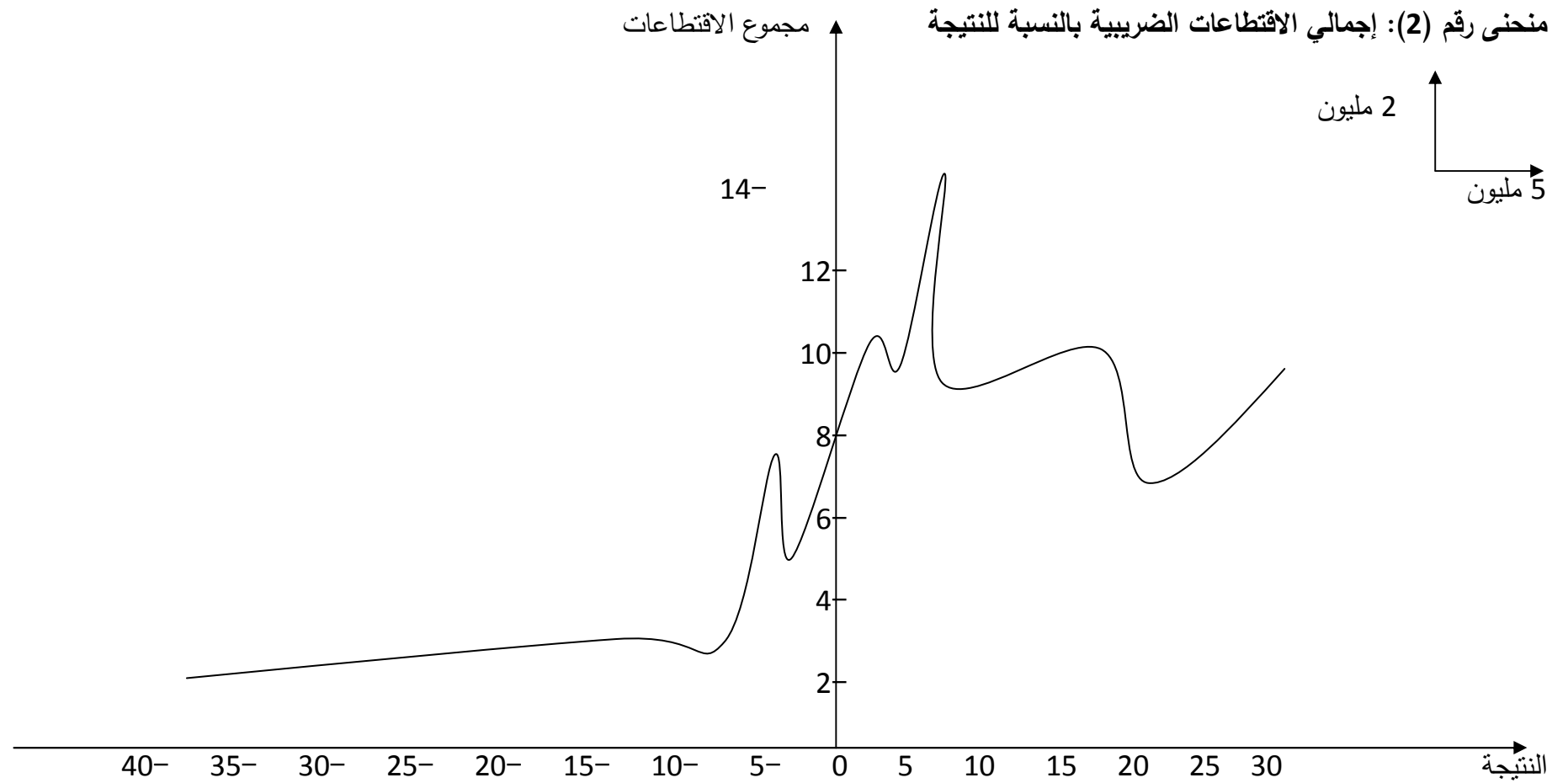
المطلب الثالث: إجمالي الاقتطاعات الضريبية بالنسبة للنتيجة.

قد تحقق المؤسسة ربح أو خسارة وهذا له تأثير على مجموع الاقتطاعات الضريبية التي تخضع لها المؤسسة ولهذا سوف نحاول دراسة من خلال هذا المطلب العلاقة بين النتيجة المحققة ومجموع الاقتطاعات داخل مؤسسة SONARIC .

الجدول رقم (11) إجمالي الاقتطاعات لمؤسسة سوناريك خلال الفترة (2000-2011).

السنوات الضريبية	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
مجموع الضريبية الاقتطاعات	9404414.5450	12785316.362	10209378.6080	7054798.72	10150922.303	4670718.66	3176297	3284286	2726649	6912156.30	9586683.33	8421172.80
النتيجة	6733286.55	5775206.54	1076755.5	(5011406.18) خسارة	15180678.81	(2818245.16) خسارة	(5541864.19) خسارة	(12879500) خسارة	(36007924.34) خسارة	20778980.54	3250037.47	28322920.01

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على معطيات المؤسسة



المصدر: تم إعداد المنحنى من الطلبة اعتماداً على معطيات المؤسسة

تحليل المنحنى: من خلال تحليلنا للمنحنى تبين أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاقتطاعات الضريبية و النتيجة، سواء عند تحقيق الخسائر أو الأرباح.

المبحث الثالث: طرق قياس الضغط الضريبي في مؤسسة سوناريك

لقياس معدل الضغط الضريبي في مؤسسة سوناريك توجد عدة طرق، لكن نحن ركزنا حول طريقتين الأولى على أساس لرقم الأعمال وهذا ما يتضمنه المطلب الأول والثانية على أساس للقيمة المضافة التي تناولناها في المطلب الثاني.

المطلب الأول: معدل الضغط الضريبي على أساس لرقم الأعمال

يتضمن هذا المطلب طريقة حساب معدل الضغط الضريبي على أساس لرقم الأعمال في مؤسسة sonaric في الفترة 2000-2011.

الجدول رقم (13): تطور معدل الضغط الضريبي في مؤسسة سوناريك بالنسبة لرقم الأعمال خارج الرسم خلال الفترة (الفترة 2000-2011).

السنوات الضريبة	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
مجموع الضريبة الاقتطاعات	8421172.80	9586683.33	6912156.30	2726649	3284286	3176297	4670718.66	10150922.303	7054798.72	10209378.6080	12785316.362	9404414.5450
رقم الأعمال خارج الرسم	136389098.64	174685892.96	169223170.6	146480099.64	148570047.91	157327475.91	177944009	194009293.00	235996457.22	172872831.26	217682913.47	142682204.77
معدل الضريبة	% 6.17	% 5.49	% 4.08	% 1.86	% 2.21	% 2.01	% 2.62	% 5.23	% 2.99	% 5.91	% 5.87	% 6.59

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات المؤسسة

$$\text{معدل الضغط الضريبي} = \frac{\text{مجموع الاقتطاعات الضريبية}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}} \times 100$$

مثال: معدل الضغط الضريبي لسنة 2000 = $100 \times \frac{9404414.5450}{142682204.77} = 6.59\%$

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل الضغط الضريبي يكون منخفض في السنوات التي تحقق فيها المؤسسة خسارة يتراوح ما بين 1-2.99 % ويرتفع في السنوات الأخرى ما بين 5-6.59 %. وهذا راجع إلى عدم تسديد IBS من طرف المؤسسة في حالة تحقيق خسارة.

ملاحظة: عدم أخذ بعين الاعتبار للـ IRG على الأجور عند حساب مجموع الاقتطاعات الضريبية، لأنه عبء على العمال

المطلب الثاني: معدل الضغط الضريبة على أساس للقيمة المضافة

ولحساب معدل الضغط الضريبي طريقة أخرى وهي حسابه بالنسبة للقيمة المضافة خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2011.

الجدول رقم (14): تطور معدل الضغط الضريبي في مؤسسة سوناريك على أساس القيمة المضافة خلال الفترة (2000-2011).

السنوات الضريبة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
مجموع الضريبة الاقتطاعات	9404414.362	127855316.36 ²	10209378.608	7054798.72	10150922.303	4670718.66	3176297	3284286	2726649	6912156.30	9586683.33	8421172.80
القيمة المضافة	94200295.15	97456740.67	113444280.83	99642495.40	134941955.18	108870382.46	120939525.70	92699125.75	56917018.03	120577980.75	166627216.60	162037788.49
معدل الضريبة الضغط	% 9.98	% 13.12	% 9	% 7.08	% 7.52	% 4.29	% 2.63	% 3.54	% 4.79	% 5.73	% 7.75	% 5.20

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على معطيات المؤسسة

$$\text{معدل الضغط الضريبي} = 100 \times \frac{\text{مجموع الاقتطاعات الضريبة}}{81} \div$$

مثال: معدل الضغط الضريبي لسنة 2000 يقدر بنسبة 9.98 % ثم يرتفع سنة 2001 إلى نسبة

$$9.98 = 100 \times \frac{9404414.5450}{94200295.15} = 2000$$

التعليق: يكون معدل الضغط الضريبي 2000 يقدر بنسبة 9.98 % ثم يرتفع سنة 2001 إلى نسبة 13.12 % ثم يبدأ في الانخفاض حتى سنة 2006 ليقدر بـ 2.63 % ليعاود في الارتفاع سنة 2007

تدريجياً حتى يصل سنة 2011 إلى سنة 5.20 % . ونلاحظ أن عدد زيادات مجموع الاقتطاعات الضريبية يرتفع معدل الضغط الضريبي وعند انخفاضها ينخفض المعدل.

من مقارنتنا لمعدل الضغط الضريبي بالنسبة للقيمة المضافة نجد أنه لا توجد علاقة بين تطورهما ، حيث أن الأول مرتبط بالنتيجة المحققة داخل المؤسسة (ربح-خسارة) . أما الثاني فهو مرتبط بمجموع الاقتطاعات الضريبية (زيارة -نقص) .

خلاصة الفصل:

بعد محاولة قياس الضغط الضريبي لتحقيق وتسيير الصناعة المترابطة - سوناريك - تحصلنا

على النتائج التالية:

- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نتيجة المؤسسة و الاقتطاعات الخاضعة لها.
- توحيد علاقة طردية بين معدل الضغط الضريبي بالنسبة لرقم الأعمال والنتيجة التي تحققها المؤسسة قد حققت خسارة ينخفض المعدل والعكس صحيح.
- معدل الضغط الضريبي بالنسبة للقيمة المضافة له علاقة طردية مع إجمالي الاقتطاعات.

خاتمة

خاتمة:

من خلال ما سبق يتبين لنا أن الضريبة مورد هام تعتمد عليه الدولة أساسا في تغطية النفقات العمومية ووسيلة من وسائل السياسة الاقتصادية للحكومات المتعاقبة، ففي ضوء الفرضيات ومن خلال الجانب النظري والجانب الميداني وصلنا لنتيجة مفادها أن :

- الضغط الضريبي يعتبر عائق إضافي على خزينة المؤسسة
- لا تؤدي عملية حساب معدل الضغط الضريبي إلى نفس النتائج مع اختلاف أساليب الحساب.
- من الناحية النظرية لا يوجد حد أقصى للاقتطاعات الضريبية
- يختلف الضغط الضريبي في حسابه على أساس رقم الأعمال عن حسابه على أساس القيمة المضافة بسبب اختلاف الهامش الإجمالي.
- لا توجد دلالة إحصائية بين الاقتطاعات الضريبية ونتيجة المؤسسة.

الاقتراحات و التوصيات:

من النتائج المتوصل إليها نقترح ما يلي:

- تخفيض بعض معدلات الضريبة مثل: IBS.
- التقليل من عدد الضرائب المفروضة.
- إعادة النظر في آجال استحقاق بعض الضرائب و الرسوم مثل الرسم على النشاط المهني.
- تمتين العلاقة ما بين المؤسسة و الإدارة الجبائية من خلال التواصل المستمر.

المراجع

قائمة المراجع

الكتب:

1. أعرم يحيوي، مساهمة في دراسة المالية العامة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ط 2005، الجزائر.
2. حسين محمد سمحان و آخرون، المالية العامة، دار الصفاء، ط1، عمان، 2010.
3. رضا خلاصي، النظام الجبائي الجزائري الحديث، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2006.
4. سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009.
5. عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية لدراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر.
6. عزمي يوسف خطاب، الضرائب ومحاسبتها، دار الإعصار العلمي، ط1، الأردن، 2010.
7. عصام بشور، المالية العامة والتشريع المالي، منشورات جامعة دمشق، ط1، 1995-1996 .
8. علي زغود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، 2010-2011.
9. محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 2008.
10. محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية و الضرائب، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ط2004، الجزائر.
11. محمود حسين الوادي وزكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار الميسرة، ط1، الأردن، 2007.
12. منور أسيرير وآخرون، جباية المؤسسات.
13. نصيرة بوعون يحيوي، الضرائب الوطنية والدولية، PAGE BLEUS، الجزائر.
14. يونس أحمد بطريق، النظم الضريبية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإبراهيمية، 1998.

المجلات و الدوريات:

15. حميد بوزيدة، الضغط الضريبي، مجلة شمال افريقيا، العدد 4 .
16. ناصر مراد، العوائد النفطية الجزائر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 2، 2009.

الرسائل العلمية:

17. الياس كشاوي، ظاهرة الغش والتهرب الضريبي وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني، حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008-2009، جامعة الجزائر.
18. أحمد عدون، تحليل الجباية في الاقتصاد الجزائري، دراسة قياسية للفترة 1976-2005، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005-2006، جامعة الجزائر.
19. أحمد وسان، دور الجباية في تشجيع الاستثمار الخاص من خلال سياسة التحفيز، حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005-2006، جامعة الجزائر.
20. باسعيد والحاج فريد، دور الضريبة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، علوم اقتصادية، 2004-2005، جامعة الجزائر.
21. ثلجة نوال جغلو، محاولة تقييم الضغط الجبائي بالمؤسسة الوطنية لإنتاج الآلات الصناعية PMO، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في تسيير المؤسسة، 1996-2000، جامعة قسنطينة.
22. عدنان أدري، التحصيل الضريبي والإدارة الجبائية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، 2009-2010، جامعة الجزائر 3.
23. كمال شريط، الرقابة الجبائية في الجزائر - الإجراءات والأدوات - حالة مديرية الضرائب، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، 2003-2004، جامعة منتوري قسنطينة.
24. لخضر يحي، دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب - بسكرة - للفترة 2003-2005، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، 2006-2007، جامعة محمد بوضياف المسيلة.
25. محمد برباح، الجباية المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، دراسة حالة بلديات ولاية المدية للفترة 1997-2003، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، 2004-2005، جامعة الجزائر.
26. محمود جمام، النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، 2009-2010، جامعة منتوري قسنطينة.
27. ملاك قارة، التهرب الضريبي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، 2002، جامعة قسنطينة.
28. ناصر مراد، الإصلاح الضريبي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، 1992-2003، جامعة البليدة.
29. وسيلة طالب، الضغط الضريبي والفعالية الضريبية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، 2004، جامعة سعد دحلب البليدة.

30. يمينة شكري وسعيدة تتوقاست، تطور الإصلاحات الجبائية في الجزائر بين التعديل والاصلاح، مذكرة لنيل شهادة الدراسات العليا في المالية، الدفعة 11، 1995، القليعة.

المحاضرات:

31. نعيم عاشوري، محاضرات جباية المؤسسة، غير منشورة، معهد علوم التسيير-مالية- السنة الثالثة، المركز الجامعي ميلة، 2012.

32. فؤاد بوجنانة، محاضرات المالية العامة، غير منشورة، علوم التسيير وعلوم تجارية وعلوم اقتصادية، المركز الجامعي ميلة، 2011.

فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور الضغط الضريبي في الجزائر الفترة (1996-2003)	30
02	تطور الضغط الضريبي الفردي لفترة (1995-2003)	31
03	حدود الضغط الضريبي في الجزائر	38
04	تطوير الضريبة على الدخل الإجمالي خلال الفترة (2000-2011) لمؤسسة سوناريك	56
05	تطوير الرسم العقاري خلال الفترة (2000-2011) لمؤسسة سوناريك	57
06	تطوير الرسم على التلوث خلال الفترة (2000-2011) لمؤسسة سوناريك	57
07	تطوير رسم التطهير خلال الفترة (2000-2011) لمؤسسة سوناريك	58
08	تطوير حقوق الطابع خلال الفترة (2000-2011) لمؤسسة سوناريك	58
09	تطوير الدفع الجزافي خلال الفترة (2000-2011) لمؤسسة سوناريك	59
10	تطوير الرسم على النشاط المهني خلال الفترة (2000-2011) لمؤسسة سوناريك	60
11	تطوير الضريبة على أرباح الشركات خلال الفترة (2000-2011) لمؤسسة سوناريك	61
12	إجمالي الاقتطاعات و النتيجة خلال (2000-2011) لمؤسسة سوناريك	62
13	تطوير معدل الضغط الضريبي في مؤسسة سوناريك بالنسبة لرقم الأعمال خارج الرسم الفترة (2000-2011)	64
14	تطوير الضغط الضريبي في مؤسسة سوناريك بالنسبة للقيمة المضافة (2000-2011)	66

فهرس المنحنيات:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	منحنى لافير	37
02	إجمالي الاقتطاعات بالنسبة للنتيجة	63

ملحق الأول

الضرائب و النصوص المسددة للسنوات 2010-2011-2012

N° D'IDENTIFICATION:

BILAN

EDITION_DU01/01/1988 3:10

EXERCICE:01/01/11 AU 31/12/11

COMPTES	ACTIF	MONTANT BRUT	AMORT/PROV	MONTANT NET	COMPTES	PASSIF	MONTANT
	INVESTISSEMENTS					FONDS PROPRES	
21	VALEURS INCORPORELLES	478 863,39	367 189,06	111 674,33	17	LIAISONS INTER UNITES	501 071 898,24
22	TERRAINS	214 396 934,26		214 396 934,26	18	RESULTATS EN INSTANCE D'AFFECT	-35 259 494,38
24	EQUIPEMENTS DE PRODUCTION	576 444 298,72	440 606 069,49	235 838 229,23	19	PROVISIONS	41 215 551,27
25	EQUIPEMENTS SOCIAUX	851 525,36	799 763,53	51 761,83			
	TOTAL 2	892 171 621,72	441 773 022,08	450 398 599,64		TOTAL 1	507 027 955,13
	STOCKS					DETTES	
30	MARCHANDISES	103 084,08		103 084,08	52	DETTES D'INVESTISSEMENTS	7 393 624,28
31	MATIERES ET FOURNITURES	120 016 488,62		120 016 488,62	53	DETTES DE STOCKS	149 487 779,07
33	PRODUITS SEMI OEUVRES	17 471 812,87		17 471 812,87	54	DETENTIONS POUR COMPTES	1 200 426,26
34	PRODUITS ET TRAVAUX EN COURS	3 554 469,80		3 554 469,80	56	DETTES D'EXPLOITATIONS	4 222 495,38
35	PRODUITS FINIS	54 994 738,53	243 800,00	54 750 938,53			
36	DECHETS ET REBUTS	650 688,05		650 688,05		TOTAL 5	182 304 324,89
37	STOCKS A L'EXTERIEUR	912 395,26		912 395,26			
	TOTAL 3	207 703 877,21	243 800,00	207 459 877,21			
	CREANCES						
42	CREANCES D'INVESTISSEMENT	44 000,00		44 000,00			
43	CREANCES DE STOCKS	15 739 029,76		15 739 029,76			
45	AVANCES POUR COMPTES	685 267,28		685 267,28			
46	AVANCES D'EXPLOITATIONS	7 727 702,05		7 727 702,05			
47	CREANCES SUR CLIENTS	47 995 892,12	22 256 368,38	25 739 523,74			
48	DISPONIBILITES	2 450 545,72		2 450 545,72	58	RESULTAT DE L'EXERCICE 1910	40 912 265,28
	TOTAL 4	74 642 436,93	22 256 368,38	52 386 068,55			
	TOTAL GENERAL	1 174 517 735,58	664 273 190,46	710 244 545,40		TOTAL GENERAL	710 244 545,40

N° D'IDENTIFICATION:

BILAN

EDITION_DU01/01/1988 3:11
EXERCICE:01/01/10 AU 31/12/10

COMPTES	ACTIF	MONTANT BRUT	AMORT/PROV	MONTANT NET	COMPTES	PASSIF	MONTANT
	INVESTISSEMENTS					FONDS PROPRES	
21	VALEURS INCORPORELLES	478 863,39	334 529,74	144 333,65	17	LIAISONS INTER-UNITES	343 258 767,79
22	TERRAINS	214 396 934,26		214 396 934,26	18	RESULTAT EN INSTANCE D'AFFECT	-35 259 494,36
24	EQUIPEMENTS DE PRODUCTION	666 369 905,32	416 664 452,04	249 705 453,28	19	PROVISIONS P. PERTES & CHARGES	41 215 551,27
25	EQUIPEMENTS SOCIAUX	851 525,36	781 206,97	70 318,39			
	TOTAL 2	882 097 228,32	417 780 188,75	464 317 039,57		TOTAL 1	349 214 824,68
	STOCKS					DETTES	
30	MARCHANDISES	103 084,08		103 084,08	52	DETTES D'INVESTISSEMENT	50 284 060,00
31	MATIERES ET FOURNITURES	75 768 700,88		75 768 700,88	53	DETTES DE STOCKS	129 522 098,53
33	PRODUITS SEMI-OUVRES	776 787,01		776 787,01	54	DETENTIONS POUR COMPTE	1 026 265,88
34	PRODUITS ET TRAVAUX EN COURS	4 484 430,70		4 484 430,70	56	DETTES D'EXPLOITATION	62 949 368,85
35	PRODUITS FINIS	3 353 432,00	243 800,00	3 109 632,00	57	AVANCES COMMERCIALES	1 170,00
36	DECHETS ET REBUTS	396 304,75		396 304,75			
37	STOCKS A L'EXTERIEUR	27 565 172,03		27 565 172,03		TOTAL 5	243 782 963,26
	TOTAL 3	112 447 811,45	243 800,00	112 204 111,45			
	CREANCES						
42	CREANCES D'INVESTISSEMENT	623 877,50		623 877,50			
43	CREANCES DE STOCKS	10 917 524,41		10 917 524,41			
45	AVANCES POUR COMPTES	830 561,70		830 561,70			
46	AVANCES D'EXPLOITATION	1 565 574,00		1 565 574,00			
47	CREANCES SUR CLIENTS	48 883 337,13	22 256 368,38	26 626 968,75			
48	DISPONIBILITES	23 294 857,55		23 294 857,55	88	RESULTAT DE L'EXERCICE	47 382 726,99
	TOTAL 4	86 115 732,29	22 256 368,38	63 859 363,91			
	TOTAL GENERAL	1 080 660 872,06	640 280 357,13	640 380 514,93		TOTAL GENERAL	640 380 514,93

N° D'IDENTIFICATION:

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS

EDITION_DU01/01/1988 3:10

EXERCICE:01/01/10 AU 31/12/10

COMPTE	LIBELLE	DEBIT	CREDIT
70	VENTES DE MARCHANDISES		
60	MARCHANDISES CONSOMMEES	2 568 314,39	2 068 059,87
80	MARGE BRUTE	600 254,52	
80	MARGE BRUTE	600 254,52	
71	PRODUCTION VENDUE		168 460 450,00
72	PRODUCTION STOCKEE		358 408 472,30
73	PRODUCTION DE L'ENT./ELLE-MEME		18 500,00
74	PRESTATIONS FOURNIES		647 288,00
75	TRANSFERTS DE CHARGES DE PROD.		
61	MATIERES ET FOURNIT.CONSUMMEES	366 086 814,70	
62	SERVICES	4 281 304,48	
	TOTAL	360 667 473,70	527 584 680,30
81	VALEUR AJOUTEE		166 627 216,60
81	VALEUR AJOUTEE		166 627 216,60
76			
77	PRODUITS DIVERS		3 470 115,09
78	TRANSFERT DE CHARGES D'EXPLOIT		
63	FRAIS DE PERSONNEL	102 379 389,92	
64	IMPOTS ET TAXES	3 423 052,00	
65	FRAIS FINANCIERS	5 477 766,55	
66	FRAIS DIVERS	1 102 377,67	
68	DOTATIONS AU AMORTIS. ET PROVIS	22 207 551,22	
696		21 144 116,33	
697			31 678 062,42
	TOTAL	155 734 253,69	201 775 394,11
83	RESULTAT D'EXPLOITATION		46 041 140,42
79	PRODUITS HORS EXPLOITATION		67 761 534,52
69	CHARGES HORS EXPLOITATION	66 419 947,95	
84	RESULTAT HORS EXPLOITATION		1 341 586,57
63	RESULTAT D'EXPLOITATION		46 041 140,42
84	RESULTAT HORS EXPLOITATION		1 341 586,57
880	RESULTAT BRUT DE L'EXERCICE		47 382 726,99
889	IMPOTS SUR LES BENEFICES		
88	RESULTAT DE L'EXERCICE		47 382 726,99

NIF	0	9	9	9	0	2	0	9	0	2	5	9	6	8	3				
-----	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	--	--	--	--

SONARIC SPA 2010

Realisation et Gestion Industries Conn

76 Rue Ali Ramli Bouzareah ALGER

31/12/10

BILAN (ACTIF)

30 JUIN 2011

ACTIF	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeur	Nd	Nd
ACTIFS NON COURANTS				
Export d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	3 904 055,32	3 383 960,11	520 095,21	
Immobilisations corporelles				
Terrains	435 703 583,63		435 703 583,63	435 703 583,63
Bâtimens	872 844 243,64	174 781 459,79	698 062 783,85	723 821 797,30
Autres immobilisations corporelles	852 770 733,97	693 275 726,78	159 495 007,19	183 773 637,99
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours	303 790,39		303 790,39	
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	9 075 861,18		9 075 861,18	6 864 192,99
Impôts différés actif				
Comptes de liaison				
TOTAL ACTIF NON COURANT	2 194 604 268,15	871 441 146,68	1 323 163 121,47	1 370 165 213,93
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	239 459 011,52	2 094 412,18	237 364 599,34	262 904 125,27
Créances et emplois assimilés				
Clients	232 450 048,69	72 270 883,91	160 179 164,78	151 185 654,90
Autres débiteurs	17 249 243,61	3 088 489,83	14 160 753,78	13 430 092,30
Impôts et assimilés	1 109 135,46		1 109 135,46	972 907,15
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	625 301 683,51			92 441,17
TOTAL ACTIF COURANT	2 115 269 134,79	7 453 964,19	1 407 664 488,58	1 441 185 228,39
TOTAL GENERAL ACTIF	4 310 173 392,94	8 805 110,87	2 730 827 610,05	2 811 350 442,32

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

COMPTE DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 9 9 9 0 2 0 9 0 2 5 9 6 8 3

Entreprise:

SONARIC SPA 2010

Réalisation et Gestion Industries Conx

76 Rue Ali Remil Bouzarcah ALGER

Exercice clos le

31/12/10

BILAN (PASSIF)

	N	N-1
CAPITAUX PROPRES		
Capital fixe	1 724 560 000,00	1 724 560 000,00
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	193 311 226,97	193 311 226,97
Ecart de réévaluation	39 236 361,37	50 151 941,32
Ecarts d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net du groupe (1)	(-55 501 122,99)	4 322 553,68
Autres capitaux propres - Report à nouveau	(-255 896 817,32)	(-260 219 371,00)
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL	1 645 799 648,03	1 712 326 356,97
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	251 401 808,20	250 575 308,20
Impôts (différés et provisionnés)	600 000,00	7 597 507,40
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance	80 710 632,34	69 115 561,78
TOTAL	332 712 440,54	317 288 377,38
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	180 035 137,21	49 219 435,35
Impôts	15 243 912,13	32 647 234,10
Autres dettes	11 976 776,56	6 503 009,54
Trésorerie passif	175 600 543,87	166 566 025,38
TOTAL	382 855 369,77	248 335 694,37
TOTAL GENERAL PASSIF (TOTAL)	2 361 278 458,34	2 277 950 332,72

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

30 JUIN 2011

ENTREPRISE DESTINEE A L'ADMINISTRATION

Désignation de l'entreprise:

SONARIC SPA 2010

NIF 099902090259683

Adresse:

Réalisation et Gestion Industries Conx
76 Rue Ali Kemil Bouzareah ALGER

Exercice du 01/01/10 au 31/12/10

COMPTES DE RESULTAT

30 JUIN 2011

		N		N-1	
		DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Produits	Produits fabriqués		22 283 961,00		15 284 897,51
	Produits de services		790 000 409,09		684 693 789,60
	Vente de travaux		17 235 229,05		12 544 295,78
Produits annexes					
Rabais, remises, ristournes accordés					
Production stockée ou destockée		49 475 533,94	870 619 599,14	17 201 944,31	712 522 962,89
Subventions d'exploitation			286 274,00		
Production de l'exercice			790 330 359,20		695 321 038,38
Ajustes de marchandises vendues		19 977 317,57		13 598 942,90	
Autres approvisionnements		414 513 835,64		390 673 758,64	
Variations des stocks		28 087 745,54		28 659 278,57	
Autres d'achat et de prestations de services					
Autres consommations					
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats			451 233,40		
Services	Sous-traitance générale	1 296 000,00		2 217 712,50	
	Locations	212 845,80		333 033,32	
	Entretien, réparations et maintenance	4 223 601,89		3 859 030,37	
Coûts	Primes d'assurance	3 575 503,53		3 230 511,13	
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	5 821 536,46		8 823 131,46	
Autres services	Publicité	5 785 324,11		2 511 317,93	
	Déplacements, missions et réceptions	5 195 741,54		4 328 803,67	
	Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs	6 111 471,15		4 937 479,17	
Autres consommations de l'exercice		494 349 689,83		463 172 599,66	
Charges de personnel		259 097 823,62	383 989 649,27	232 348 438,92	
Impôts et taxes et versements assimilés		14 958 611,62		176 342 489,84	
Autres produits opérationnels			11 914 214,13	12 617 947,28	
Autres charges opérationnelles			14 830 846,22		43 387 601,00
Dotations aux amortissements		10 881 607,72		7 768 514,61	41 291 807,01
Provision		225 311 734,33		156 438 753,55	
Pertes de valeur					
Reprise sur pertes de valeur et provisions			161 534 956,30		98 902 080,54
Produits financiers		47 803 325,40			19 174 221,19
Charges financières		14 948 731,21	7 350 933,62		1 388 143,10
Valeur ajoutée				16 239 810,61	
Valeur ajoutée (VAV)				14 631 667,51	
Eléments extraordinaires (produits) (*)					4 322 353,68
Eléments extraordinaires (charges) (*)					
Impôts exigibles sur résultats					
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires					
RESULTAT NET DE L'EXERCICE		54 501 122,99			4 322 353,68

(*) A détailler sur état annexe à joindre

ملحق الأول

ميزانيات مؤسسة سوناريك لسنتي 2010 - 2011

UNITE DE FERDJIOUA

TABLEAU N°2

N° D'IDENTIFICATION:

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS

EDITION_DU01/01/1988 3: 9

EXERCICE:01/01/11 AU 31/12/11

COMPTE	LIBELLE	DEBIT	CREDIT
70	VENTES DE MARCHANDISES		631 763,00
60	MARCHANDISES CONSOMMEES	347 178,90	
80	MARGE BRUTE		284 584,10
80	MARGE BRUTE		284 584,10
71	PRODUCTION VENDUE		134 955 200,00
72	PRODUCTION STOCKEE		477 683 755,44
73	PRODUCTION DE L'ENTREPRISE POU		
74	PRESTATIONS FOURNIES		796 577,00
75	TRANSFERT DE CHARGES DE PRODUC		
61	MATIERES ET FOURNITURES CONSOM	430 113 359,71	
62	SERVICES	5 633 769,61	
	TOTAL	435 747 119,32	613 720 116,54
81	VALEUR AJOUTEE		177 972 997,22
81	VALEUR AJOUTEE		177 972 997,22
76	Crée par PCCOMPTA/Vérification		
77	PRODUITS DIVERS		5 558,64
78	TRANSFERT DE CHARGES D'EXPLOIT		
63	FRAIS DE PERSONNEL	110 188 315,50	
64	IMPOTS ET TAXES	2 581 878,00	
65	FRAIS FINANCIERS	2 325 413,65	
66	FRAIS DIVERS	955 880,64	
66	DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS E	22 124 988,25	
896		12 286 061,09	
897			9 111 050,62
	TOTAL	150 442 537,13	167 089 606,48
83	RESULTATS D'EXPLOITATION		36 647 069,35
79	PRODUITS HORS EXPLOITATION		8 226 553,87
69	CHARGES HORS EXPLOITATION	3 981 357,94	
84	RESULTAT HORS EXPLOITATION		4 265 195,93
83	RESULTATS D'EXPLOITATION		36 647 069,35
84	RESULTAT HORS EXPLOITATION		4 265 195,93
800	RESULTAT BRUT DE L'EXERCICE		40 912 265,28
889	IMPOTS SUR LES BENEFICES		
88	RESULTAT DE L'EXERCICE 1910		40 912 265,28

ADMINISTRATION
DES IMPÔTS

WILAYA

PROVINCE

COMMUNE

SECTION

pour l'inspection
des impôts

pour la réception envoyé

CONTANT

des impôts bruts versés

D.A.

16.06.2012

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

التصريح بالمرتبات والأجور المختلفة المدفوعة خلال سنة

Déclaration des traitements et émoluments divers payés pendant l'année

الإقتطاعات من المصدر الخاص بالضريبة على الدخل الإجمالي

Retenues à la source au titre de l'Impôt sur le Revenu Global (I.R.G.)

Section 29 (Page 20)

إدارة الضرائب

سيلة

مترجمة

مخصص لمقتضية الضرائب

رجل إستلام الإرسال

في الختام للأجور المدفوعة

دج

من طرف السيد : Soumaic unite de fabrication

المهنة : FABRICATION CHAUFFAGES DOMESTIQUES

عنوان مديرية الشركة : حاليا

من 01 جانفي : من 01 جانفي

رقم التعريف الجبائي

Numéro d'Identification Fiscale

أ - قيمة المبالغ المدفوعة إلى صندوق القايض والمتعلقة بالمرتبات والأجور المدفوعة خلال سنة 2011

MOIS auquel se rapportent les sommes versées	DATE de la quittance	SOMMES VERSEES		RETENUES A LA SOURCE VERSEES	
		des traitements servant de base au calcul des retenues I.R.G.	des pensions servant de base au calcul des retenues I.R.G.	I.R.G. traitements, Salaires	I.R.G. Pensions
Mois de Janvier 2011	16.02.2011	6.625.354 68		656.544 00	
Mois de Février 2011	17.03.2011	5.348.326 80		518.361 00	
Mois de Mars 2011	18.04.2011	5.641.240 43		508.733 00	
Mois d'Avril 2011	19.05.2011	6.424.644 00		660.119 00	
Mois de Mai 2011	19.06.2011	4.464.198 00		369.443 00	
Mois de Juin 2011	19.07.2011	6.044.138 00		539.843 00	
Mois de Juillet 2011	18.08.2011	4.433.664 00		371.560 00	
Mois d'Août 2011	19.09.2011	6.644.919 00		639.689 00	
Mois de Septembre 2011	19.10.2011	5.360.522 00		537.757 00	
Mois d'Octobre 2011	19.11.2011	5.342.064 00		566.448 00	
Mois de Novembre 2011	19.12.2011	5.333.127 00		683.419 00	
Mois de Décembre 2011	18.01.2012	5.863.682 00		670.288 00	
Cumulatif 12 mois		74.840.575 61		6.850.354 00	
TOTAL IMPOSABLE					
Montant des autres versements					

ب - قيمة الحقوق المستحقة من أجل المكافآت المدفوعة خلال سنة

طبيعة المرتبات والرواج NATURE des impôts et taxes	MONTANT TOTAL DES APPONTEMENTS, SALAIRES PENSIONS ET RETRIBUTIONS QUELCONQUES ALLOUES AU COURS DE L'ANNEE				Montant net des sommes imposables (col. 3 + col. 4 + col. 5)	Montant total des sommes dues	Montant total des sommes versées	RESTE DUE ou trop versé
	Sommes payées en espèces	Rémunérations allouées en nature	Salaires logement	Pourboires indemnités diverses				
الضريبة على الدخل الإجمالي								
I.R.G. sur Salaires						6.850.354,83	6.850.354,00	0,83
الضريبة على الدخل الإجمالي للمكافآت								
I.R.G. sur les Pensions								
TOTAL (6)								

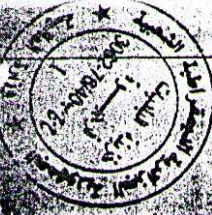
(أ) إذا كان المبلغ المسجل في هذا المصود، مطابقا لمبلغ في الدخل العام، فإنه لا يطبق عليه ضريبة إضافية. أما إذا كان المبلغ المذكور في هذا المصود، فإنه لا يطبق عليه ضريبة إضافية. أما إذا كان المبلغ المذكور في هذا المصود، فإنه لا يطبق عليه ضريبة إضافية.

(ب) إذا كانت المبالغ المسجلة في هذا المصود، مطابقة لمبلغ في الدخل العام، فإنه لا يطبق عليه ضريبة إضافية. أما إذا كان المبلغ المذكور في هذا المصود، فإنه لا يطبق عليه ضريبة إضافية.

(ج) إذا كانت المبالغ المسجلة في هذا المصود، مطابقة لمبلغ في الدخل العام، فإنه لا يطبق عليه ضريبة إضافية. أما إذا كان المبلغ المذكور في هذا المصود، فإنه لا يطبق عليه ضريبة إضافية.

اشعار بالدفع

التمويل الذاتي



SONARIC
FERDJIQUA
FERDJIQUA

3776



La present
ment encaix

TAXE FONCIERE SUR LES PROPRIETES NON BATIES - TERRES AGRICOLES				التمويل الذاتي - المصارف	
(A) المساحة (A) المساحة	(Z) الناحية (Z) الناحية	(B.I) الترخيص من هكتار (B.I) الترخيص من هكتار	(B.II) الأساس الخاص للتخريب (B.II) الأساس الخاص للتخريب	المعدل	المعدل
19069	1999		13.718.340		
TAXE FONCIERE SUR LES PROPRIETES BATIES				التمويل الذاتي - المصارف	
(UH/LC/D) المساحات (UH/LC/D) المساحات	(A) سنة البناء (A) سنة البناء	(Z) الناحية (Z) الناحية	(B.I) الترخيص من هكتار (B.I) الترخيص من هكتار	(B.II) الأساس الخاص للتخريب (B.II) الأساس الخاص للتخريب	المعدل
19069	1999		13.718.340		
TAXE D'AMENAGEMENT (ORDURES MENAGERES)				التمويل الذاتي - المصارف	
(L.C) محلات تجارية (عدد/تخريب/مساحة) (L.C) محلات تجارية (عدد/تخريب/مساحة)	(F) السكان (عدد/تخريب/مساحة) (F) السكان (عدد/تخريب/مساحة)				
(A) المساحة (A) المساحة	(C.T) رمز المنطقة (C.T) رمز المنطقة	(N.A) رقم المادة (N.A) رقم المادة	(M.R) تاريخ بداية الترخيص (M.R) تاريخ بداية الترخيص		
2009	430301	0140061	15.11.11		
				(Im. I)	العقار الخاص للضر
ZONE INDUSTRIELLE				(L. I)	مكان فرض الترخيص
FERDJIQUA				(I)	مفتشية الترخيص
FERDJIQUA				(I)	قباضة الترخيص
FERDJIQUA					
FERDJIQUA					

N° 1111		la somme de <u>Trente six mille six cent cinquante</u>	
2009 430301		0140061	
15.11.11		7 FPP	
36665,00			
TAXE FONCIERE SUR LES		Le Receveur	
(TAB / A / CS-TAI/TAS)		Penalites de Recette	
/		Total 36665,00	
TAXE FONCIERE SUR LES			
(UH / LC / D) المساحات			
/ 19069			
TAXE D'AMENAGEMENT			
(L.C) محلات تجارية (عدد/تخريب/مساحة) (L.C) محلات تجارية (عدد/تخريب/مساحة)		(F) السكان (عدد/تخريب/مساحة) (F) السكان (عدد/تخريب/مساحة)	
(A) المساحة (A) المساحة	(C.T) رمز المنطقة (C.T) رمز المنطقة	(N.A) رقم المادة (N.A) رقم المادة	(M.R) تاريخ بداية الترخيص (M.R) تاريخ بداية الترخيص
2009	430301	0140061	15.11.11
		(Im. I)	العقار الخاص للضر
ZONE INDUSTRIELLE		(L. I)	مكان فرض الترخيص
FERDJIQUA		(I)	مفتشية الترخيص
FERDJIQUA		(I)	قباضة الترخيص
FERDJIQUA			
FERDJIQUA			

[illegible]

[illegible]

SONARIC SPA C/S 1 724 560 000 DA
URD FERDJIOUA

Ferdjioua, Le: 18/03/2012

Ordre de paiement par chèque

Nous sous signons Directeur de la SONARIC UNITE DE FERDJIOUA,

Vous ordonnons d'établir un chèque au nom de :

Nom et Prénom du bénéficiaire: Mr RECEVEUR DES IMPOTS FERDJIOUA.

N° du chèque : 8419736 CPA MILA

Date : 18/03/2012

Montant : 1 188 423.00 DA.

Motif de paiement

Règlement des factures N°//.....

Règlement de la dettes ://.....

Autres : T.A.P + I.R.G ET DROITS DE TIMBRE MOIS DE FEVRIER 2012 .

ACCUSÉ DE RÉCEPTION S.V.P



Directeur d'Unité



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

3942337

Ministère des Finances

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب
Direction Générale des Impôts

Direction des Impôts de Wilaya de :

مديرية الضرائب لولاية :

قباضة
تصريف الإحصائي
رقم المادة FERDJIOUA
إسم/عنوان المستفيد

MILA

43020033391

S O N A R I C FERDJIOUA

رقم الوصل
Exemplaire
11200326
BANCAIRE

Numéro du chèque : 8419736 Agence : CPA

رمز الضريبة (Ci)	المدة (P)	رئيسي (Pr)	نسبة العقوبة (T)	المقترنة (TxPr)	المجموع (TL)
TAP/	022012	185 030.00	0	0.00	185 030.00
IRGRS	022012	954 657.00	0	0.00	954 657.00
DT	022012	48 736.00	0	0.00	48 736.00
TOTAL :		1 188 423.00		0.00	1 188 423.00

ENAG - U.I.C. - Algérie (2011)

تاريخ : 18/03/2012
إمضاء القايض

UN MILLION CENT QUATRE VINGT HUIT MILLE QUATRE CENT VINGT TROIS DINARS ***

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

3942323

Ministère des Finances

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب
Direction Générale des Impôts

Direction des Impôts de Wilaya de :

مديرية الضرائب لولاية :

تباضة
تعريف الإحصائي
رقم المادة FERDJIOUA
إسم المستخدم

MILA

43020033391

S O N A R I C FERDJIOUA

رقم الوصل

Signature

11200312

BANCAIRE

Numéro du chèque : 8/19732 Agence : CPA

رمز الضريبة (Ci)	المدة (P)	رئيسي (Pr)	نسبة المقرية (T)	المقرية (TxPr)	المجموع (TL)
FHEW/C/101	2011	480 000.00	25	120 000.00	600 000.00
TOTAL :		480 000.00		120 000.00	600 000.00



تاريخ :
إمضاء القبط 14/03/2012

SIX CENT MILLE DINARS ***

EMAG - U.C. - Algiers (2011)

فهرس المحتويات

ا - ب

مقدمة عامة

الفصل الأول: النظام الضريبي الجزائري

01	-----	مقدمة الفصل
02	-----	المبحث الأول: مفاهيم عامة
02	-----	المطلب الأول: مفهوم الضريبة و قواعدها
05	-----	المطلب الثاني: مفهوم النظام الضريبي
06	-----	المطلب الثالث: أهداف النظام الضريبي
08	-----	المبحث الثاني: النظام الضريبي قبل الإصلاح
11-09	-----	المطلب الأول: لمحة تاريخية عن النظام الضريبي الجزائري
12	-----	المطلب الثاني: الضرائب على الدخل
12	-----	المطلب الثالث: الضرائب على الإنفاق
13	-----	المبحث الثالث: النظام الضريبي الجزائري بعد الإصلاح
17-13	-----	المطلب الأول: أسباب، دوافع و أهداف إصلاح النظام الضريبي
22-17	-----	المطلب الثاني: الضرائب المباشرة
25-23	-----	المطلب الثالث: الضرائب غير المباشرة
26	-----	خلاصة الفصل:

الفصل الثاني: الضغط الضريبي

28	-----	مقدمة الفصل
29	-----	المبحث الأول: ماهية الضغط الضريبي
29	-----	المطلب الأول: مفهوم الضغط الضريبي
32-29	-----	المطلب الثاني: أنواع و تطور الضغط الضريبي
32	-----	المطلب الثالث: أهداف الضغط الضريبي
33	-----	المبحث الثاني: مشاكل قياس الضغط الضريبي و حدوده
34-33	-----	المطلب الأول: مشاكل قياس الضغط الضريبي
36-35	-----	المطلب الثاني: أساليب قياس الضغط الضريبي
38-37	-----	المطلب الثالث: حدود الضغط الضريبي
39	-----	المبحث الثالث: الآثار المختلفة
41-39	---	المطلب الأول: آثار الضغط الضريبي على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية---

47-41	-----المطلب الثاني:آثار الضغط الضريبي على المؤسسة-----
48	-----خلاصة الفصل-----
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية	
50	-----مقدمة الفصل-----
51	-----المبحث الأول:لمحة تاريخية لمؤسسة سونا ريك-----
51	-----المطلب الأول :ماهية مؤسسة سونا ريك فرجية-----
53-51	-----المطلب الثاني:أهم منتجات الوحدة و أهدافها-----
55-53	-----المطلب الثالث:الهيكل التنظيمي للوحدة-----
56	-----المبحث الثاني:الاقتطاعات الضريبية لمؤسسة سونا ريك-----
60-56	-----المطلب الأول:الضرائب المباشرة-----
61-60	-----المطلب الثاني:الضرائب غير المباشرة-----
63-61	-----المطلب الثالث:إجمالي الاقتطاعات بالنسبة لنتيجة المؤسسة-----
64	-----المبحث الثالث:طرق قياس الضغط الضريبي في مؤسسة سونا ريك-----
65-64	-----المطلب الأول:معدل الضغط الضريبي بالنسبة لرقم الأعمال-----
67-65	-----المطلب الثاني:معدل الضغط الضريبي بالنسبة للقيمة المضافة-----
68	-----خلاصة الفصل-----

خاتمة عامة

قائمة المصادر و المراجع

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

الملاحق